القضية الكوردية بين مطرقة دول الجوار
و سندان الحكومات العراقية

القضية الكوردية بين مطرقة دول الجوار و سندان الحكومات العراقية

د. خليل أسماعيل محمد

استاذ الدراسات السكانية بجامعة صلاح الدين

دار موكرياني للطبع والنشر

- **القضية الكوردية بين مطرقة دول الجوار و سندان الحكومات العراقية**
- **الكاتب:** د. خليل أسماعيل محمد (استاذ الدراسات السكانية بجامعة صلاح الدين)
- **تصميم الداخلي:** گۆران جمال رواندزى
- **غلاف:** جێگر
- **السعر:** 2000 دينار
- **الطبعة الاولى:** 2012
- **عدد:** 1000 عدد
- **مطبعة:** موكريانى (اربيل)
- **رقم الايداع:** (2557) سنة 2012 في المديرية العامة المكتبات العامة.

تسلسل الكتب (677)

سايت: www.mukiryani.com

ئيمەيل: info@mukiryani.com

الفهرست

الفصل الاول: المحور الاول

الحراك القومي بين التسييس و البحث عن الهوية 11
تدخل دول الجوار في الشأن العراقي 14
مساومات دول الجوار و الأمن المائي في العراق 17
العراق و تداعيات حرب المياه في الشرق الاوسط 20
العراق و مشكلاته الحدودية مع ايران 23
تركيا و المشروع الكونفدرالي 26
الحدود الملتهبة بين العراق و الكويت 29
الكرد و القمة العربية القادمة 33
حصاد القمة العربية في بغداد 36

الفصل الثاني: المحور العراقي

معارضوا الامس و قادة اليوم 41
استمرار سياسة التعريب 44
القوات الكردية في المناطق المتنازع عليها 49
الاقاليم في العراق و مشكلة الحدود الادارية 51
الاقاليم في العراق و مشتقبل المناطق المتنازع عليها 54
حماية حدود العراق في وحدة الصف الوطني 57

الفصل الثالث: المحور القومي

البعد السياسي للتنوع القومي 63
حدود كردستان العراق 70
اتفاقية اذار: تاريخ يتجدد 87
دعوة الى قراءة التاريخ من جديد 90
اعادة ترسيم الحدود الادارية 93
الكرد و المؤتمر الوطني القادم 96
اتفاقية اربيل بين التفعيل و التأجيل 99
البارزاني و الفرصة الاخيرة لوحدة العراق 102
القيادة الكردية و الخيارات الصعبة 105
حكومة الاقليم و مهمات المرحلة القادمة 109

المقدمة

يمثل الموقع الجغرافي لكردستان العراق، أهمية تجاوزت كونة حلقة وصل بين دول لها ثقلها السياسي و بعدها التاريخي، في المنطقة، ولا تزال تتنافس بهدف السيطرة عليها، و التحكم فيها... الى ما افرزه هذا (الموقع) من نتائج اقتصادية و اجتماعية و ديموغرافية، اكسبها بعداً ستراتيجيا متميزا و فاعلاً، ليس على مستوى العراق، حسب، بل و على المستوى الاقليمي و الدولي ايضاً.

لقد كتب الله للشعب الكردى، ان يجاوز شعوبا و امما تميزت بحضارتها وتراثها على امتداد التاريخ الانساني، مثلما كانت ولاتزال لا تخفي اطماعها في المنطقة. فبيما تمتد انظار الايرانيين الى كردستان العراق، من الشرق، على انها جزء من تراثهم الحضاري، لايزال الاتراك يرون فيها امتداداً تاريخيا و جغرافيا لأرضهم، اما العرب الذين يحيطون بها من الجنوب و الغرب، فانها بنظرهم امتداد للوطن العربي، و شعبها جزء من الأمة العربية!!

من جانب اخر، فأن هذا التاريخ الجغرافي لكردستان العراق، انعكس على ظواهره الديموغرافية حيث اصبح (متحفا) اشتوغرافيا قلما نجد لة نظيراً في بلاد الارض الاخرى! فالى جانب الكرد، يعيش على ارضها، العرب، التركمان، الكلدان، الاشوريين...و بالاضافة الى المسلمين، فهي تضم: المسيحيين، الازيديين، الشبك ايضاً. كما كان من نتائج الحرب العالمية الاولى، تجزءة الشعب الكردي على دول المنطقة (تركيا، سوريا، العراق) بالأضافة الى وجودهم القومي في ايران.. افرزت امتداداتهم هذه مشكلات خطيرة على كردستان العراق مع تلك الدول، مثلما انعكس ذلك ايضاً على ترسيم حدودها مع العراق، و ظهور ماسمي بـ(المناطق المتنازع عليها).

و مع تداعيات الموقع الجغرافي هذا، على الوجود القومي للشعب الكردي، و اثره على مسيرة حركته التحررية القومية، الا انه نجح في تجاوز صعوباته، و في حماية وجوده، و اقامة كيان سياسي له على مساحة من وطنه القومي في العراق، و اصبحت كردستان العراق اليوم، (رقما) صعبا، لايمكن تجاوزه في ظل المتغيرات السياسية و الاقتصادية التي يمر بها العراق و دول الجوار على حد سواء.

و تمثل هذه (الدراسات)، محاولة لتحليل دور الموقع الجغرافي لكردستان العراق في التاريخ السياسي للعلاقات بينها و بين العراق من جهة. و بينها و بين دول الجوار من جهة احرى. و قد تم توزيعها على فصول ثلاث، تناول الاول المحور الاقليمى، الذي ركز على الدور التاريخى للعلاقات بين العراق و دول الجوار لاسيما (ايران، تركيا، و الكويت)، و موقع اقليم كردستان منها. فيما تخصص الفصل الثاني بدراسة التطورات السياسية في العراق، بعد سنة (2003)، و تداعياتها على حاضر و مستقبل اقليم كردستان العراق. اما المحور القومي، والذي تناول وجهات نظر الكاتب، حول المشكلات القائمة بين حكومة الاقليم و الحكومة الاتحادية، فكان من نصيب الفصل الثالث.

والله الموفق

اربيل: اب 2012

الفصل الاول

المحور الاقليمي

الحراك القومي بين التسيس و البحث عن الهوية

من يستقرأ خريطة التوزيع الجغرافي للقوميات في العالم، نادراً مايجد دولاً تقوم على قومية واحدة او طائفة بعينها. فمعظم دول العالم، تضم الى جانب القومية الكبيرة او الحاكمة، قوميات او طوائف متعددة. وفي ظل نمط التعامل مع هذه الظاهرة الاثنية.. تتجلى (عملية) الحراك القومي للاقليات في هذه الدولة او تلك، مطالبة بالاقرار بوجودها، و الاعتراف بهويتها.

واذا كان القرن التاسع عشر، يمثل عصر انتشار الحراك القومي في القارة الاوروبية، فأن (الصحوة) القومية، كانت احدى ابرز ظواهر القرن الماضي، فيما يرى الباحثون ملائمة القرن الحادي و العشرين، لايجاد الحلول للمشكلات القومية و السعي لتجاوز مخاطرها على أمن و استقرار العالم.

ان الصحوة القومية، التي تتمثل اليوم بهذا (الحراك) المتصاعد للقوميات في كل قارات العالم.. باتت تتفاعل و بقوة مع المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، تؤثر فيها و تتأثر بها.. بل و ترسم صور المستقبل لكثير من دولها. و تعد منطقة الشرق الاوسط، من بين اخطر الدول التي تعاني من نتائج هذا الحرك، في ظل تنامى الصحوة القومية هذه، بما يهدد أمنها و استقرارها، و يعيد رسم خريطتها السياسية مستقبلا. فقضايا الكرد في العراق، و تركيا و ايران، بل و في سوريا ايضاً، و المشكلات القومية للبربر في الشمال الافريقي، ولاسيما في المغرب، و قيام دولة جنوب السودان... لازالت ساخنة، و يقوم التطور السريع في تكنلوجيا الاعلام و الاتصالات بمنحها المزيد من الفعالية و القوة لتحقيق اهدافها..

ويشير التاريخ المعاصر، ان (الصحوة) القومية هذه، كانت قد تزامنت مع رغبة الاوربين في تمزيق أوصال الامبراطوريات التي كانت قائمة آنذاك و من بينها

(الامبراطوريات العثمانية، المجرية، اليابانية..)، وقد نتج عنها، ظهور العديد من الدول، على حساب وحدة شعوب المنطقة. ومن هنا جرى الاعتقاد الى ان الهدف الحقيقي للاعلان عن مبادي (ولسن) الاربعة عشرة، في حق الشعوب في تقرير المصير، هو سياسي اكثر منه انساني، فهو يرمي الى اعادة رسم خريطة العالم وفقا لمصالحها و انسجاماً مع اهدافها، ولعل معاهدات و اتفاقيات (سايكس بيكو)، بلفور، لوزان، و اعادة الحلفاء النظر في وعودهم لشعوب المنطقة بالاستقلال.. كانت ولاتزال تصب في نفس الاتجاه.

ومع ذلك، فأن التعبير عن مثل هذه (المبادئ)، و الاعلان العالمي لحقوق الانسان، و مواثيق الامم المتحدة في حرية الشعوب و مساواتها بغض النظر عن العرق، و اللون و القومية و الطائفة.. ولد قناعات في ضرورة حصول الشعوب المجزءة، و الاقليات المستضعفة، على حقوقها المشروعة.

ويميز الباحثون في (الحراك القومي) اتجاهين: احدهما ملتصق بالانسان منذ ولادته، كالعرق، اللون، القومية، الجنس.. و الاخر، يتبلور في الوسط الذي يعيشه و عبر تعامله مع الاخرين.. بما يصار بالنتيجة الى تحديد (هويته) الخاصة به والتي تميزه عن سواه.. مثل (السود في الولايات المتحدة الامريكية، و الكرد في كردستان، و الامازيغ في المغرب... و تعد (الصحوة القومية) المعاصرة، عامل قوة لمثل هذه التجمعات للعبور الى الضفة الاخرى، من الولاءات للدولة و مؤسساتها، الى الولاء الجديدة للقومية الخاصة بها.

و بينما يرى البعض، في الضمور التدريجي للحراك القومي هذا، في ظل ماتشهده العلاقات الدولية من تقارب و تكتل بينها.. لاسباب اقتصادية او سياسية او أمنية.. مما يعزز ولاء المواطنين للدولة، و على اساس ان العرق او اللغة او الدين او الطائفة، انظمة تقليدية في طريقها الى الزوال.. يرى اخرون ان الاحداث السياسية كشفت عن تطور ملفت للنظر في الحراك القومي، ولا سيما بعد الحربين العالميتين الاولى و الثانية، فتعاظم حركة السود في امريكا و الباسك في اسبانيا، و السودانيون في

الجنوب، و الكرد في العراق.. يدعم هذا الاتجاه. وبدلا من ان تنحسر المظاهر القومية او تذوب في بودقة المجتمعات الاكبر، اخذ الحراك القومي بسجل تطورا في الاحداث السياسية للعالم و يفرض وجوده في اكثر من موقع و مكان.

و تتباين مواقف الدول ذات العلاقة بهذا الحراك القومي، بين متجاوبة مع مطاليبها، ساعية للوصول الى تفاهمات مشتركة لصالح الطرفين، و اخرى تقارعة بالنار و الحديد، مستنفرة كل امكاناتها لترقيق الوجود القومي فبها، فيما تتبع دول ثالثة، سياسة العصا و الجزرة.. من جانب آخر، فأن، سقف المطاليب للتجمعات القومية تباينت هي الاخرى، بين المطالبة بمزيد من الحقوق الادارية او الثقافية، و بين الساعية الى الاستقلال الذاتي او الانفصال.

لقد اثبتت الاحداث، ان الدول التي تتبنى سياسة القمع و الارهاب، و محاولات صهر الاقليم في بودقة المجتمع الحاكم، هي سياسة فاشلة، غالبا ما تؤدي الى تصعيد مطاليبها او الاصرار عليها. مثلما تعمل على توحيد صفوفها و توسيع قاعدتها، لذلك فالالتزام بالمبادي الديمقراطية و التواصل مع تلك الاقليات هو الطريق الامثل للحفاظ على أمن و استقرار البلاد و تطوير و نجاح عمليات البناء و الاعمار فيها.

تدخل دول الجوار في الشأن العراقي تهديد لامنه و استقراره

تجاور العراق منذ تأسيسه سنة 1921، ست دول عربية و اسلامية، تتباين في اهدافها و توجهاتها، وقد اتسمت علاقتها مع العراق، بالمد و الجر على امتداد القرن الماضي. و خلفت الكثير من المشكلات، لازال معظمها قائماً حتى اليوم. ومن ابرز خصائص مشكلات دول الجوار، التدخل في شؤونه السياسية او الاقتصادية، و التجاوزات المستمرة لحدوده الدولية، ناهيك عن صلاتها و دعمها لقوى المعارضة الداخلية..

و تبلغ اطوال الحدود التي تفصل العراق عن جيرانه باكثر من (3460)كم موزعة بين كل من ايران، تركية، سورية، الاردن، و المملكة العربية السعودية و دولة الكويت، فيما يحتفظ العراق بشريط ساحلي ضيق على الخليج لايتجاوز(60) كيلومتر فقط، وهو المنفذ المائي الوحيد الذي يربطه بالعالم الخارجي.

وبدلا من ان تمثل هذه الحدود جسوراً، لتعزيز العلاقات بين العراق و تلك الاقطار المجاورة، تعمل على تطوير و تكامل المشاريع التنموية، لخدمة شعوبها، فأنها كانت و لاتزال تضم مراكز توتر و عدم استقرار، استهلكت الجزء الاكبر من امكاناتها الاقتصادية، و انعكست سلباً على أمن و استقرار المنطقة بشكل عام.

لقد ورث العراق، حدوده مع ايران، عبر عشرات المعاهدات و الاتفاقيات بين الدولتين العثمانية و الايرانية، فيما تولى (الحلفاء) ترسيم حدوده مع الدول الاخرى المجاورة، و ذلك بعد انهيار الدولة العثمانية. فليس غريباً، ان تحمل تلك، الحدود الكثير من الخلافات و التناقضات بين الدول ذات العلاقة. فالايرانيون يرون في العراق منطقة نفوذ لهم باتجاه دول الخليج، فيما ترى تركيا، في الحدود بينها و بين العراق، تجاوزاً لمعاهدة (مودريس) سنة 1918 بينها و بين دول الحلفاء عند احتلالهم العراق. ولا زال

الاتراك، يتطلعون الى (ولاية الموصل) كحق قانوني لهم، ولم يعترفوا بقرار عصبة الامم لسنة 1925، في ضمها الى العراق، إلا مكرهين!

من جانب آخر، فأن العراق، يرى في (الكويت)، جزءً لايتجزأ من ارضه، فقد كان حتى الحرب العالمية الاولى، قضاء تابعاً لولاية البصرة. و كثيرا ماكان المسؤلون العراقيون، يعلنون عن ذلك، و يهددون الكويت بين الحين و الاخر. و كان غزو العراق لها سنة 1990، وضمها اليه، انعكاساً لتلك التوجهات.

و مع ان حدود العراق مع الدول الجوار الاخرى، تبدوا آمنة، و مستقرة، الا انها ليست كذلك فقد كانت ولاتزال تمثل خطراً على العراق بين الحين و الاخر، تبعا لطبيعة العلاقات بينه و بينها. ولعل احداث ما بعد سنة (2003)م وما عكسته الحدود (المفتوحة) بين العراق و كل من سوريا و المملكة العربية السعودية، من تجاوزات، انعكست على تصعيد عدم الاستقرار في العراق، مايؤكد ذلك.

من جانب آخر، فأن تداعيات العملية السياسية في العراق، لاسيما بعد الانتخابات الاخيرة، وتصاعد حدة الصراع بين الفعاليات الحاكمة، وما افرزته من مخاطر على مستقبلة السياسي، وعلى وحدة ارضه و استقراره، فتح الباب على مصراعية لتدخلات دول الجوار، في محاولة لاعادة عجلة التاريخ الى الوراء!

فقبل ايام صرح رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اوردغان) بأن (بلاده لن تقف مكتوفة الايدي، اذا ماسعت الحكومة العراقية الى اشعال حرب طائفية في البلاد)! لافتاً انتباه الساسة العراقيين، (بأن الجيش التركي كان بامكانه دخول العراق ضمن قوات التحالف سنة 2003).. وهو تدخل يتجاوز (ولاشك)، كل الاعراف الدبلوماسية بين دول الجوار.. و يعكس اطماع الاتراك بالعراق، مثلما يعيد للاذهان مطالباتهم بـ(ولاية الموصل).

وفي الوقت نفسه، اعطى الايرانيون لانفسهم حق التدخل بشؤون العراق الداخلية، و التجاوز على دستوره.. عندما صرح السفير الايراني في العراق (علي وفائي فر) بأن

ايران (ترفض الاقاليم و الفدراليات في العراق)! مما يشير الى مدى النفوذ الايراني المتصاعد في الشأن العراقي..

ولم تكن الحكومة الكويتية بافضل حال من مواقف السلطات الايرانية و التركية من العراق، فهي لاتزال تحول دون خروج العراق من (البند السابع)، ليستكمل سيادته و استقلاله.. مثلما اخذت تجاوزات الكويتيين على الحدود العراقية، أبعاداً خطيرة، لاسيما بعد الشروع ببناء ميناء (مبارك) من طرف واحد، مما سيكون له انعكاسات سلبية على مستقبل العلاقات بين البلدين.

في ظل هذه الصور السوداوية في العلاقات مع دول الجوار، وما تعكسه من مخاطر على وحدة البلاد و امنه و استقراره.. ينبغي على الفعاليات السياسية، ان تكون على قدر من المسؤولية التاريخية، و ان تعمل على تجاوز خلافاتها الجانبية و الحزبية الضيقة و لتكون بمستوى طموح الملايين من ابناء الشعب العراقي الذين وضعوا ثقتهم بهم يوم زحفهم الى صناديق الانتخابات.. و ذلك قبل فوات الاوان...

اللهم بلغت فاشهد..

مساومات دول الجوار
و الأمن المائي في العراق

يعود استثمار الموارد المائية، و سبل صيانتها، و الاهتمام بها، الى عهود قديمة، تمتد مع فترات استقرار الانسان على ارضه، و سعيه الى توسيع نشاطاته، لذلك كانت احواض الانهار، و سواحل البحار، المناطق الاولى لظهور الحضارات الانسانية كحضارات وادي الرافدين، و وادي النيل، و حوض البحر المتوسط، و وادي الكنج و السند في شبه القارة الهندية.

وفي ضوء الارتفاع السريع لوتائر نمو السكان في العالم، والتطور في حاجات الانسان الى الخدمات الاساسية بما في ذلك الغذاء.. زادت الحاجة الى الموارد المائية لاسيما في المناطق الجافة و شبه الجافة، حيث تمثل احواض الانهار و روافدها الاساس لتجمع السكان و استقرارهم.

وتعد دول (الشرق الاوسط)، احدى ابرز المناطق التي تعاني من نقص في المياه، بحيث عدها تقرير وكالة المخابرات الامريكية (CIA)، من بين اهم مناطق العالم، المرشحة (للحرب)، بسبب مشكلات استغلال المياه. كما اكد البروفيسور في جامعة عمان الاردنية (الياس سلامة): ان المياه هي التي ستقرر مصير الشرق الاوسط!

وفي العراق، الذي كان ولايزال يسمى بـ(بلاد وادي الرافدين)، يمثل اليوم اكثر دول المنطقة حاجة الى المياه! بعد ان اصبح (دجلة و الفرات)، و منذ قيام الدولة العراقية، بعد الحرب العالمية الاولى، نهران دوليان يشترك في استثمارهما كل من تركيا و سوريا قبل دخولهما البلاد.

ومع استمرار تزايد سكان دول المنطقة، و تصاعد الحاجة الى المياه.. زادت عمليات بناء الخزانات و السدود.. عند منابع نهري دجلة و الفرات، مما اثر على مستوى

مناسيب مياههما في العراق، حيث لم يعد نهر الفرات قادراً على الأيفاء بمتطلبات المواطنين الذين يعتمدون عليه، مما دعى الحكومة العراقية فتح قناة من نهر دجلة شمال مدينة بغداد، لتزويده بالمياه، مثلما اخذ هذا الاخير (نهر دجلة) يعاني ايضاً من ازمات نقص مياهه نتيجة التوسع السوري-التركي في المشاريع الاروائية المقامة عليه. ومن المحتمل ان يشكل ذلك خطراً جديا في الفترة القادمة على العلاقات العراقية-السورية شبيهة بتلك التي حدثت سنة (1974) مع الجارة سورية، و كادت ان تؤدي الى حرب بينهما لولا تدخل كل من الاتحاد السوفيتي (السابق) و المملكة العربية السعودية.

من جانب آخر، فأن التوسع الايراني في استغلال مياه الانهار المشتركة مع العراق، و القادمة من المرتفعات الايرانية، يشكل، هو الاخر، خطراً جدياً على استمرار الحياة في الشريط الحدودي الممتد من المثلث الحدودي بين العراق و ايران و تركيا، و حتى مصب شط العرب في الخليج، حيث يعتمد ألالاف من سكان القرى الحدودية في محافظات: السليمانية، ديالى، واسط، ميسان، و محافظة البصرة، على اكثر من (42) نهراً و رافداً مشتركاً بين البلدين، والتي تتعرض بين الحين و الاخر الى (إبتزازات) من قبل الايرانيين، تسببت ولاتزال في هجرة الكثير من المواطنين لاسيما بالنسبة لانهار (الوند) في خانقين، و كلال كنكير في مندلي، و كلال بدره في قضاء بدره.. بالاضافة الى ما يتعرض له نهر الكارون في محافظة البصرة من مخاطر التلوث بسبب تسرب مياه البزل عبر الحدود، وقد شكلت هذه الظاهرة، في مثل تلك المواقع، مراكز توتر و عدم استقرار انعكست عل العلاقات بين البلدين الجارين على امتداد القرن الماضي.

ومن الملاحظ، ان ثمة مذكرة (تفاهم)، تم الاتفاق عليها مؤخراً بين ايران و العراق، حول تصريف مياه البزل داخل الاراضي الايرانية، و الحيلولة دون وصولها الى العراق. كما تضمنت المذكرة، تشكيل لجنة في غضون هذا الشهر (اذار) لدراسة سبل تنظيم استغلال الانهار المشتركة، وهي (فرصة) لمناقشة مثل تلك المشكلات و وضع حد لها. مما يقضي ان تكون اللجنة المعينة من قبل الجانب العراقي بمستوى المسؤولية، للوصول

الى (اتفاق) يضمن للمواطنين على امتداد الشريط الحدودي، من الاستقرار و ضمان الحياة الزراعية و الرعوية لهم، و الزام الطرف الاخر بذلك.

و يمكن القول، بأن، تطور العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية ولاسيما السياحة الدينية، يمثل قاعدة مهمة لتطبيق التعهدات و التزامات الجانب الايراني بما ستؤول اليه الاجتماعات القادمة. كما ان عقد مؤتمر القمة العربية في بغداد نهاية هذا الشهر، بعد (فرصة) لطرح مشكلة الأمن المائي في العراق و انعكاساته على الأمن الغذائي، لاسيما و ان من بين الملفات التي سوف تطرح في المؤتمر ملفي (الامن المائي) و (الامن الغذائي)، و ذلك في ضوء ماتتعرض له المنطقة من عجز كبير وما تمثله من مخاطر على مستقبل المنطقة.

العراق، وتداعيات حرب المياه في الشرق الاوسط

تمر دول منطقة الشرق الاوسط، بمرحلة عدم التوازن بين حاجات سكانها الى الموارد المائية، وما يتوفر منها فعلا، و تسببت في الاونة الاخيرة الى ظهور العديد من المشكلات بين دول الجوار التي تشترك في مثل تلك الموارد، الامر الذي نتج عنه في كثير من الاحيان، توتر بينها و عدم استقرار، والقت بظلالها على العلاقات بين تلك الدول الى حد التهديد بالحرب.

ومن المعلوم، ان ازمات المياه المشتركة بين الدول المجاورة، اخذت تتصاعد مع زيادة و تائر نمو السكان في العالم، و حالات الجفاف التي تمر بها الكثير من الدول، ولاسيما منطقة الشرق الاوسط، والتي تعد من ابرز مناطق العالم المهددة بحروب المياه.

ويعد العراق، نموذجا لدول الشرق الاوسط التي تعاني نقصافي مواردها المائية لدرجة بات يهدد، أمنها القومي، على الرغم من وجود نهري دجلة و الفرات، حيث تستأثر كل من تركيا و سوريا و ايران بمنابعهما، قبل دخولهما الاراضي العراقية. و بينما تضم تركيا و الجمهورية العربية السورية نحو نصف مساحة حوض نهر الفرات و 20٪ من حوض نهر دجلة الاعلى..، تتحكم الجارة ايران باكثر من (40) رافداً او نهراً ينبع من اراضيها قبل ان تصل العراق و تعتمد عليها عشرات القرى و القصبات على امتداد الحدود الشرقية للبلاد.

وفي ظل تصاعد و تائر نمو السكان في العراق، و الحاجة المتزايد للموارد المائية استمرت دول المنبع بالتوسع في اقامة مشاريعها الاروائية من خزانات و سدود و قنوات اروائية و.. بحيث لم يعد نهر الفرات قادراً على الوفاء للمتطلبات السكان القائمين عليه، مما اضطرت السلطات فتح قناة له من نهر دجلة لضمان تأمين مستوى مقبول لمياهه.

ولم يكن نهر دجلة باحسن حال من نهر الفرات، و كان (سد السو) آخر تلك المشاريع التي تقوم بها تركيا منذ سنة 2006 على نهر دجلة، و على مساحة لاتقل عن (300)كم2، و يستطيع خزن اكثر من (11) مليار م3 من المياه. الامر الذي سيستنزف جزء آخر من مياه النهر المذكور قبل دخوله الاراضي العراقية، و سيهدد السكان الذين يعتمدون على مياهه...

ان من متطلبات (حسن الجوار)، و اقامة العلاقات بين الدول الإقليمية على اسس من المنافع المشتركة، ان يصار الى تفاهم مشترك في مسألة استثمار مياه الانهار المشتركة، و اطلاع الدول ذات العلاقة بالمشاريع الاروائية المز مع اقامتها على تلك الانهار و بما لايضر بمصالح الاخرين. و مع ان (الاتراك)، صرحوا أخيرا في ان اقامة (سد السو) سوف لايلحق اى ضرر بمستوى مناسيب مياه نهر دجلة، او ما ورد من تطمينات السيد سفير تركيا في بغداد، الان ان الواقع يشير الى غير ذلك. فقد حذرت اللجنة الزراعية في مجلس النواب العراقي من التأثيرات السلبية الخطيرة لهذا المشروع فيما طالبت لجنة العلاقات الخارجية في المجلس المذكور، السفير التركي بتوضيحا اكثر عن تداعيات انشاء هذا السد و نتائجه على مستوى مياه نهر دجلة، ولاسيما بعد ان يتم إملأ الخزانات الخاصة بالمشروع.

من جانت آخر، فأن تاريخ علاقات الجوار مع العراق، كثيراً ماعكس نتائج سلبيه لاسيما حول المشكلات الخاصة باستثمار مياه الانهار المشتركة، خيت ان (97٪) من ايرادات نهر الفرات ترد من تركيا و سوريا، مثلما ترد نحو (70٪) من ايرادات نهر دجلة من تركيا و ايران. و كثيرا ما كانت هذه الدول، تستغل ذلك كاوراق ضغط سياسي او اقتصادي نجاه العراق. فمنذ خمسينات القرن الماضي و الجارة تركيا، جادة في اقامة مشاريع اروائية عملاقة عند منابع نهري دجلة و الفرات، مثلما تفعل سوريا، ففي حين كان استغلال الاتراك لمياه نهر الفرات لم بتجاوز (2) مليار م3 سنويا في عام (1990)، ارتفع الى نحو (17) مليار م3 سنة 2002م، فيما انخفض الاستثمار في العراق خلال تلك الفترة من (29) مليار م3 الى (4.4) مليار م3 فقط!!.

ولم يكن الحال مع الجارة ايران بافضل من ذلك! فتاريخ علاقات العراق معها يشير الى مواصلة الايرانيين التوسع في استثمار مياه الروافد و الانهار قبل دخولها الاراضي العراقية، الامر الذي تسبب في هلاك المزارع البساتين و هجرة المواطنين بعيدا عن الاهل و الديار.. و لعل اهلنا في خانقين و مندلي و بدرة.. نماذج في ذلك. مثلما يشكو، سكان جنوب العراق من تلوث مياه نهر الكارون و نهر الطيب و سواهما بسبب مياه البزل و الصرف التي تتعرض لها مثل تلك الانهار.

وفي ضوء مخاطر اقامة مشاريع جديدة على نهري دجلة و الفرات ولاسيما سد (السو)، سعت احزاب و منظمات المجتمع المدني في العراق الى رفع شعار (انقذوا نهر دجلة من الجفاف)، و القيام بجمع (تواقيع) مليونية كبادرة شعبية لحث منظمة اليونسكو على ادراج هذا النهر في لائحة (التراث الانساني) و الضغط باتجاه الحكومة التركية لوقف العمل في المشروع، كما نهيب بالحكومة العراقية العمل على تحريك مؤسسات الامم المتحدة ذات العلاقة لوضع حد لمثل هذه التجاوزات، و الحيلولة دون تفاقم العلاقات الاقليمية والتي تهدد بعدم استقرار المنطقة مستقبلا.

العراق ومشكلاته الحدودية مع ايران

ان الحدود الدولية التي تزين خرائط العالم السياسية، ليست خطوطا مرسومة على الورق، و حسب، بل هي مقاطع عمودية تمتد من اعماق سطح الارض، الى الفضاء الخارجي، مثلما هي مقاطع أفقيه تفصل بين الوحدات السياسية. ومثل هذه الحدود لها قدسية خاصة، حيث تبدا عندها سيادة الدولة و اليها تنتهي. و لذلك فأن لها معانٍ قانونية، و سياسية و تاريخية، مما يتطلب حمايتها و الدفاع عنها.

و تتوقف وظائف الحدود، على طبيعة العلاقات القائمة بين دول الجوار، فقد تعمل الدول من خلالها على تطوير علاقتها الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك السياسية و العسكرية.. وقد تؤدي الى تأزم العلاقات، حينما تضم مراكز توتر و عدم استقرار..

ويجاور العراق، منذ تأسيسه سنة 1921، ست دول، تتجاوز مجموع اطوال حدوده معها (3460كم)، و تعد حدودة الشرقية مع جمهورية ايران الاسلامية اكثر طولا، و تمثل نحو (38٪) من مجموعها، تليها المملكة العربية السعودية (23.5٪) و سوريا (17٪) ثم الجمهورية التركية و الاردن و دولة الكويت. و على الرغم من ان حدوده مع جاراته: سوريا و الاردن و السعودية هي الاكثر اسقرارا حتى الان، الا ان حدود العراق مع ايران و تركيه و الكويت، لاتزال تمثل مراكز توتر و عدم استقرار، و خلفت الكثير من المآسي و المحن لشعوب المنطقة.

تمتد الحدود العراقية-الايرانية مسافة تزيد على (1300)كم، بدءً من نقطة عند المثلث الحدودي بين العراق و جارتيه تركيا و ايران، و مروراً بمنطقة (التخصر) التي تعد اكثر المواقع الحدودية اهمية، وانتهاء بمصب شط العرب في الخليج. وقد نظمت هذه الحدود، عشرات المعاهدات و الاتفاقات بين البلدين خلال القرون الماضية، ومع ذلك فأنها لم تستطع، وضع حد لانهاء المشكلات الحدودية حتى الوقت الحاضر.

ومن بين اهم المناطق الحدودية خطورة على حاضر و مستقبل العلاقات بين العراق و ايران، منطقة التخصر الحدودية التي سبقت الاشارة اليها، و منطقة شط العرب. فبينما تتقعر الحدود في المنطقة الاولى باتجاه العاصمة العراقية (بغداد) حيث تشرف ايران على السهل الممتد باتجاهها، كما تتحكم بمنابع الموارد المائية القادمة منها الى المنطقة! فأنها عملت على تقطيع و تجزئة للقبائل و العشائر على طرفي الحدود. اما منطقة (شط العرب)، فأن ايران استطاعت ان تحصل على موطئ قدم في الاتفاقات، فبل تشكيل الدولة العراقية، لكنها سرعان ما اخذت بالتوسع في شط العرب في ضوء معاهدة سنة 1937 و اتفاقية الجزائر لسنة 1975، حتى باتت تشارك العراق في فعاليات الشط المذكور. الامر الذي يتطلب، وضع حد للمشكلات الحدودية بين البلدين، و الوصول الى حلول نهائية و عادلة من شأنها تعزيز و تطوير العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية لصالح الشعبين العراقي و الايراني.

من جانب اخر، فأن اية مفاوضات تجري بين البلدين، لاسيما تلك التي تتعلق بتسوية المشكلات الحدودية، تكون لقوة الدولة، وتأثيرها الاقليمي و الدولي، دورهما في نتائج مثل تلك المفاوضات، اكثر مما تقرره الاتفاقات و البروتوكولات بين الجانبين، لذلك نجد الدول المنتصرة هي التي تفرض ارادتها، مثلما تفعل الدول القوية على حساب الدول الضعيفة..

و نعنى بـ(القوة) هنا: التأثير الذي يمكن ان تحققه الدولة في سياستها الخارجية و الداخلية لدولة اخرى. ويرى (جونز) في هذا الصدد، ان (القوة) ليست بالضرورة شيئاً مادياً فقط، بلا و المهم في ذلك، هو (فن) استعمالها لتحقيق الاهداف. و يؤكد (ستانستكر) في ان القوة هي: قابلية الدولة في استعمال مواردها بطريقة تؤثر على سلوك الاخرين.

وفي ضوء ما سبق، فأن ثمة علاقة وثيقة بين خصائص و مزايا (القوة) لدى الدول المتجاورة، و بين صناعة القرار.. كما ان معرفة قابلية اية دولة في تحقيق اهدافها، مرهون بقابليه و (قوة) الدولة المقابلة لها في عمليات التفاوض و التحاور، لاسيما

بخصوص مسائل جوهرية تتصل بسيادة و استقلال البلاد، و أمنها و استقرارها، مثل مشكلات الحدود، وهو مايجب ان نؤكد عليه، في اية مفاوضات قادمة بين العراق و ايران.

و يحدثنا التاريخ الحديث.. كيف ان سلسلة اللقاءات و الاجتماعات بين طرفي النزاع: العراق و ايران، لاسيما بعد تأسيس الدولة العراقية سنة 1921 كانت تعكس، صور التوسع الايراني على حساب ارض و مياه العراق. مما يعني ضرورة وجود قاعدة اقتصادية و عسكرية و امنية صلبة قبل قيام اية مفاوضات مستقبلية بشأن ترسيم الحدود بين البلدين.

ولاشك في ان احداث مابعد سقوط النظام البائد سنة 2003، افرزت الكثير من المتغيرات، في مقدمتها، تصاعد الازمات السياسية ببين الفعاليات الاساسية في العراق، والتي قادت العملية السياسية الى حافة الانهيار! كما ان انسحاب الجيش الامريكي، ترك فراغاً (امنياً)، أخذ يلقى بظلالة على حياة المواطنين، و المستقبل السياسي للبلاد، من خلال المحاولات الجادة للدول الاقليمية التدخل في شؤونها.. مما يجعل الوقت، غير مناسب لقيام اية مفاوضات تتصل بمشكلات الحدودية الشرقية للعراق، لانها تتصل باستقلال و سيادة البلاد من جهة، و بأمنها و استقرارها من جهة اخرى.

تركيا
والمشروع الكونفدرالي بين الكرد و العرب السنة

امتدت الفتوحات العثمانية داخل القارة الاوربية، و الشمال الافريقي، بالاضافة الى المناطق الوسطى و الغربية من اسيا. فيما كان الاوربيون يعيشون حالة صراع مرير بين شعوبها، مثلما عانت انكلترا عزلة سياسية و اقتصادية و جغرافية لفترات طويلة قبل ان تصبح الامبراطورية التي لاتغيب عنها الشمس!.

و تدور الايام، ليشهد القرن العشرين أفول نجم الدولة العثمانية، فتقطعت اوصالها، و تلاشت امبراطوريتها، بحيث لم يتبق منها سوى منطقة الانضول و ماحولها، بعد خسارتها في الحرب العالمية الاولى ضد دول الحلفاء بقيادة (بريطانيا العظمى)!.

و بعد ان وضعت الحرب اوزارها، برزت مشكلة (ولاية الموصل)، كواحدة من مخلفات تلك الحرب بين (تركيا) و الحكومة البريطانية. و في ضوء نتائج تقرير لجنة عصبة الامم لسنة 1924، تقرر الحاق الولاية بالدولة العراقية الفتية. و رفضت تركيا هذا القرار اول الامر، لكنها رضخت للامر الواقع فيما بعد، مع عدم تغيير قناعتها في شرعية و قانونية مطلبها بولاية الموصل، باعتبار انها كانت خارج خط الهدنة بينها و بين دول الحلفاء.

و على امتداد القرن الماضي، ولاسيما خلال فترات عدم الاستقرار، في العراق، او حالات الازمات السياسية او العسكرية التي رافقت تلك الفترة، سواء على الصعيد الداخلي، او مع دول الجوار.. كانت تركيا ولا تزال، تتحين الفرص للمطالبة بولاية الموصل، و تعلن رغبتها في استعادتها من جديد، كما كان يحدث اثناء الحرب العراقية-الايرانية بين سنتى (1980-1988)، و بعد انتفاضة الشعب العراقي سنة (1991) و كذلك في ظل المتغيرات السياسية و العسكرية لفترة مابعد سنة (2003) ولحد الان.

لقد بذلت الحكومة التركية، جهودا متواصلة خلال الحرب الامريكية ضد العراق (2003)، وما بعدها، من اجل الحصول على موطئ قدم في العراق شأنها بشأن كثير من دول التحالف، الا ان محاولاتها باءت بالفشل. و مع ذلك، فأنها ماضية في سعيها، مستغلة التطورات السياسية في البلاد و معتمدة على دعمها للتركمان، ولاسيما في محافظة كركوك، لتحقيق اهدافها.

من جانب آخر، فأن تداعيات العملية السياسية في العراق، و انعكاساتها على الوضع الامني، الى جانب التدخلات الاقليمية و الدولية في شؤون البلاد اوجدت العديد من المشاريع ذات العلاقة برسم خارطة جديدة، تنهي حالة الفوضى السياسية، و تقود العراق الى شاطئ الامن و الاستقرار. وكان من بين تلك المشاريع، تقسيم العراق الى ثلاث اقاليم (فدرالية)، اعتماداً على اسس تاريخية و جغرافية و ادارية.. و تتمثل في اقليم للكرد، و آخر للعرب (السنة)، و ثالث للعرب (الشيعة).

من جانب آخر، فأن تداعيات العملية السياسية في البلاد، كشفت عن دعوات لعدد من المحافظات و لاسيما تلك التي تجاور اقليم كردستان العراق، تطالب بتحويلها الى اقاليم، استنادا الى ماجاء في مواد الدستور الحالي، و بحجة التهميش و الأقصاء تارةً، و التهديد و التضيق على قادتها تارة اخرى، ومن هذه المحافظات: نينوى، صلاح الدين، ديالى و الانبار.

و من بين المشاريع التي ظهرت مؤخراً، و ذلك في ظل تصاعد الازمات السياسية بين اطراف النخب الحاكمة في العراق، و الانسحاب الامريكي في نهاية العام الماضي، و تزايد التدخلات الاقليمية في شؤونه-هو مشروع ضم محافظات: نينوى، صلاح الدين، كركوك و محافظة الانبار، الى اقليم كردستان لاسيما، بعد التقارب المعلن بين قيادة الاقليم، و قيادات تلك المحافظات.

و تمثل المحافظات المذكورة نحو (60٪) من مساحة البلاد، و تضم نحو، (35٪) من مجموع سكانه. و باضافة اقليم كردستان الى تلك المحافظات فأن نسبة مساحتها ستتجاوز 70٪ من مجموع مساحة العراق، وما يزيد على نصف مجموع سكانه.

و من الملاحظ، ان مشروعاً كهذا، يحظى باهتمام خاص من قبل الحكومة التركية، التي لاتزال تسعي لاستعادة (ولاية الموصل)، مستغلة الوضع السياسي المتردي في العراق، والذي اخذ منحني طائفياً يهدد وحدة البلاد و أمنها و استقرارها. و الملفت للنظر، ما جاء في صحيفة (المدى) بعددها (2372) في 2012/1/23: ان السفارة التركية في بغداد، اكدت للوفد التركماني الزائر، و الذي ضم عدداً من ممثلي محافظات نينوى، صلاح الدين، كركوك، و ديالى، التركمان في البرلمان العراقي: (ان انقرة مع الكرد)، و نصحتهم اذا ما انفجر الوضع في العراق، (ان يندمجوا في القوات الكردية). و من الملاحظ ان العراق، بات اليوم، مختبراً لمشاريع متعددة، محلية و اقليمية، و دولية.. و ساحة لتدخلات اجنبية، تتولى رسم خرائط لمستقبل البلاد، دون الرجوع الى اهله و ابناءه!! مستغلين ما آلت اليه العملية السياسية من تدهور اجتماعي و اقتصادي، ستنعكس نتائجه ليس على وحدة العراق و أمنة و استقرارة، و حسب، بل و على المنطقة بشكل عام.

الحدود الملتهبة بين العراق و الكويت الى اين...؟

كان من نتائج الحرب العالمية الاولى، ظهور العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط، من بينها: العراق، سوريا، الاردن، و الكويت.. و قد تم ترسيم حدودها، وفقاً لاهداف الدول المنتصرة، و على حساب مصالح و أماني شعوب المنطقة. ففي حين سببت اتفاقيات ترسيم الحدود الشرقية و الشمالية للعراق، تجزءة (كردستان)، و تشتيت الشعب الكردي بين كل من ايران و تركيا و العراق، كذلك كان لترسيم الحدود بين العراق و جيرانه في الغرب و الجنوب، سبباً في توزيع الشعب العربي، بين: سورية و الاردن و الكويت و المملكة العربية السعودية بالاضافة الى العراق.

و يجاور العراق ست دول عربية و اسلامية، بحدود برية بلغت نحو: (3462)كم، موزعة على النحو التالي:

1- الحدود العراقية-الايرانية (1300)كم.
2- الحدود العراقية-التركية (377)كم.
3- الحدود العراقية-السورية (600)كم.
4- الحدود العراقية-الاردنية (178)كم.
5- الحدود العراقية-السعودية (812)كم.
6- الحدود العراقية-الكويتية (195)كم.

واذا كانت الحدود العراقية مع كل من جمهورية ايران الاسلامية، و تركيا و الكويت، تضم الكثير من مراكز التوتر و عدم الاستقرار، فأنها مع دول الجوار الاخرى للعراق، تمثل في كثير من مواقعها، بؤراً (خلافية) لم تتبلور بعد لتكشف عن نفسها، او انها تم تسويتها بصورة مؤقتة.

وفي اثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي الدكتور (نوري المالكي)، للكويت مؤخراً توصل الطرفان (العراقي و الكويتي)، الى (تفاهمات) مشتركة بخصوص ترسيم الحدود

بين البلدين، تمهيداً لطي صفحات الماضي المؤلمة، و فتح صفحة جديدة من العلاقات، في اعقاب خلافات على الحدود، استمرت عدة عقود، كان آخرها الغزو العراقي للكويت سنة 1990، وما كان لها من نتائج سلبية على العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بين البلدين.

تحتل الكويت الركن الشمالي الشرقي من الخليج، و تجاور جمهورية العراق من الشمال، و المملكة العربية السعودية من الجنوب و الغرب، فيما تمثل سواحل الخليج حدودها الشرقية. و هذا يعني ان دولتين فقط تجاوران دولة الكويت. و بينما تم تسوية المشكلات الحدودية مع المملكة العربية السعودية، فأن مشكلاتها مع جمهورية العراق لازالت قائمة، و تلقى ظلالاً كثيفة على العلاقات بينهما.

ظهرت الكويت على مسرح الاحداث السياسية، اثر توقيعها معاهدة سنة (1899) مع بريطانيا تتولى الاخيرة حمايتها، الامر الذي عارضها العثمانيون، باعتبار الكويت، قضاء تابعا لولاية البصرة. و حصلت على استقلالها سنة 1961، حيث اصبحت عضواً في جامعة الدول العربية، و في الامم المتحدة، الا ان حدودها مع دول الجوار بقيت تشكل مصادر خلافات بين الحين ةو الاخر.. ولاسيما مع العراق.

وبهدف ترسيم الحدود مع العراق، جرت في سنة 1913، مفاوضات في لندن بين بريطانيا و الدولة العثمانية بمشاركة الالمان، وتم التوصل الى اتفاق يفضي الى: (ان الحدود العراقية-الكويتية تبدأ من شاطي خور الزبير، و بالاتجاه شمالا، مروراً بجنوب ام قصر، صفوان، و جبل سنام، التي تقع ضمن الاراضي العراقية). ومع ذلك فأن هذه الاتفاقية لم تضع حداً للخلافات بين البلدين، الامر الذي دعى البريطانيون، اعلان حمايتهم لشيخ الكويت خلال الحرب العالمية الاولى مقابل وقوفه ضد العثمانيين.

وعلى اثر انعقاد مؤتمر (العقير) سنة (1923)، أكد المندوب السامي البريطاني في العراق، في ذكرة قدمها للوكيل السياسي في الكويت ((في محاولة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين العراق و الكويت)): إن حدود الكويت تمتد من تقاطع وادي العوجة بوادي الباطن، عند الرأس الشرقي لمنطقة الحياد (العراقية-السعودية)،

ومن ثم تنحرف شمالاً بحذاء الباطن الى نقطة تقع مباشرة جنوب خط عرض صفوان، ثم شرقاً مروراً بجنوب آبار صفوان و جبل سنام و ميناء ام قصر ضمن حدود العراق، حتى ملتقى خور الزبير بخور عبدالله. وهي على كل حال مطابقة للحدود التي تم الاتفاق عليها سنة (1913)، و المذكورة سابقاً.

ومن الملاحظ، ان ما توصل اليه الطرفان، لم يكن عن قناعة حقيقية بتسوية مشكلة الحدود بينهما، فلا زالت و بعد نحو تسعة عقود من الزمن، تمثل مراكز توتر، خلفت ورائها الكثير من المحن و المآسي لشعبي البلدين. وقد كان لظهور النفط على جانبي الحدود و تصاعد اهميته على مستوى المنطقة و العالم، وما يمثله مياه الخليج من شرايين باتجاه الاسواق العالمية.. ساهما في تفاعل الازمات السياسية على تلك الحدود.

ومنذ سنة (2003)، و بعد زوال النظام البائد، و العراق يسعى لفتح صحفة جديدة مع دولة الكويت و تسوية كافة المشكلات بينهما، و خاصة ما تتعلق بترسيم الحدود، و شؤون الملاحة في الخليج، و استغلال حقول النفط المشتركة.. باتجاه تطوير العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية بين البلدين.

ان توجهات العراقيين الجديدة نحو اعادة بناء و اعمار البلاد على أسس ديمقراطية، بعيدة عن التدخل بشؤون دول الجوار، و سعيه على مد جسور العلاقات مع محيطه العربي و الاسلامي، من شأنه ان تشجع الجارة الكويت على احتضان هكذا مواقف تخدم شعبي البلدين و تؤسس لامن و استقرار المنطقة.

الحدود العراقية - الكويتية (١٩٩٢)

الشعب الكردي في العراق و القمة العربية القادمة

يتطلع الشعب العراقي، وهو يعيش احداث مابعد الانسحاب الامريكي من البلاد وما خلفته من تفاعلات خطيرة في العملية السياسية، والتي اخذت تنعكس على الشارع العراقي، بانتظار الكثير من المتغيرات في القادم من الايام.. اقول: يتطلع العراقيون جميعا، الى ماتسفر عنه نتائج مؤتمر القمة العربية المقرر عقده في بغداد، نهاية هذا الشهر، بأمل مشوب بحذر شديد!! و ذلك بعد سنوات عجاف، أدار العرب ظهورهم لهذا البلد الذي يمر باخطر مراحل في تاريخه المعاصر، ساعيا الى استكمال سيادته و بناء وطنه من جديد على اسس من الديمقراطية و التعددية على انقاض انهيار النظام البائد.

انه، ولاشك، كان جفاءً و ظلماً ما كان متوقعا من ذوي الرحم و القربى وهو اشد انواع الظلم قسوةً و ايلاماً، و فيه أنشد الشاعر:

و ظلم ذوي القربى أشدُ مضاضةً على المرء من وقع الحسام المهند

و تعود عقد مؤتمرات القمة العربية، الى ستينيات القرن الماضي، لاسيما بعد تحرر العديد من الاقطار العربية، و بعد ان اصبحت المنطقة، احدى ابرز ساحات صراع الحرب البادرة بين المعسكرين الاشتراكي و الامريكي.. و كانت مدينة (القاهرة) اول محطة لعقد المؤتمر الاول للقمة العربية سنة 1964، ثم تتابعت مؤتمرات عقد القمم، كلما اشتدت بالوطن العربي الازمات السياسية الداخلية منها و الخارجية. و شكلت (القضية الفلسطينية) في اغلبها، محور تلك الاجتماعات، فيما خبا ضوؤها، و خفت صوتها منذ العقد التاسع من القرن الماضي، بعد ان اصبحت القضية: فلسطينية-اسرائيلية. و باتت مؤتمرات القمة، مجرد لقاءات صورية و اعلامية، تنتهي نتائجها بعودة اصحابها الى الديار.

ولم تكن مواعيد مؤتمرات القمة العربية هذه، ثابتة، و انما كانت تتحدد زماناً و مكانا في ضوء طبيعة الاحداث السياسية التي تعيشها المنطقة العربية. و لعل ابرز تلك القمم، هي قمة (الخرطوم)، التي عقدت بعد حرب حزيران سنة (1967) و احتلال اسرائيل لشبه جزيرة سيناء و قطاع غزة و الضفة الغربية بما فيها (القدس)، و مؤتمر بغداد سنة (1978)، على اثر زيارة الرئيس المصري (انور السادات) لاسرائيل، و تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، و انتقال الجامعة الى تونس، و عدم دعوتها لتلك القمة.

و اليوم، وفي قمة بغداد القادمة، تدور الدائرة على الجمهورية العربية السورية التي تم تعليق عضويتها في الجامعة العربية، ولم تدع للمشاركة فيها، و ذلك على خلفية الاحداث الدامية التس يشهدها القطر السوري، و المتمثلة بالحرب الشرسة التي يشنها النظام ضد الشعب الثائر على دكتاتورية النظام، و الذي لم يتوان في استخدام كل انواع السلاح ضد المواطنين، بما في ذلك: الحصار الاقتصادي و قطع الماء و الكهرباء عن سكان المناطق الثائرة، وزج المتظاهرين في السجون و المعتقلات...

و يعود بنا التاريخ، الى الماضي القريب، حينما شن الجيش العراقي على امتداد سنوات مابعد ثورة ايلول سنة 1961 في كردستان العراق، حملاته العسكرية ضد الشعب الكردي، و استعمال النظام العراقي كل انواع السلاح، بما في ذلك السلاح المحرم دولياً، و حملات التهجير و التسفير و عمليات الانفال و التطهير العرقي.. دون ان يرفّ للقيادات العربية (جفن)، أو ان يصدر عن القمم العربية المتعددة، استنكارا لتلك الاجراءات الوحشية.. و كأن دماء الشعب الكردي التي جرت كالانهار.. رخيصة لاتستحق الردع او حتى الرد!!

ان العراقيين، وهم يستعدون حريتهم و كرامتهم، على اثر زوال النظام البائد سنة (2003)، يجدون في مؤتمر القمة العربية القاوم، تحولا (ايجابياً) على مستوى الدول العربية من شأنه تطوير العلاقات بينها و بين العراق الجديد و انفتاحاً، لاسيما مع دول الجوار (العربي) على الاصعدة السياسية و الأمنية و الاقتصادية، مثلما يسعى

الشعب الكردي في العراق، بعد ان خرج من محنته، وهو لايقل حرصاً على نجاح هذا المؤتمر من اخيه الشعب العربي في العراق، الى تعزيز علاقاته مع الاقطار العربية، و يتطلع الى القمة العربية هذه، الا ينسى قادتها أو يتناسوا مرة اخرى.. مصالح هذا الشعب و حقوقه القومية المشروعة.

لقد كانت القيادة الكردية بدءً من رئيس جمهورية العراق السيد جلال الطالباني و وزير خارجيته السيد هوشيار زيبارى، دور متميز في تصفية الأجواء بين الملوك و الرؤساء العرب، تمهيدا لحضورهم هذه القمة و عقدها في موعدها، مثلما كان للرئيس مسعود البارزاني، رئيس اقليم كردستان العراق دور فاعل في جمع الفعاليات السياسية في العراق، و تقريب وجهات نظرها و الحيلولة دون انفراطها او تناحرها، الامر الذي شجع على موافقة الاقطار العربية عقد المؤتمر في بغداد و في موعده المقرر، على أمل ان يخرج بنتائج يتجاوز اللقاءات البروتوكولية و المشاهد الاعلامية.

حصاد القمة العربية في بغداد

نسجت ثورة العشرين، خيوطا مشتركة بين الشعبين العربي و الكردي في العراق، تعمدت بالدماء التي أريقت دفاعاً عن تربة الوطن و سيادته ضد الاحتلال البريطاني، مثلما شهدت ساحات كردستان العراق و المحافظات الوسطى و الجنوبية، انتفاضات (الربيع العراقي) سنة 1991، ضد العنصرية و الطائفية اللتين أطرتا مسيرة الحكم في البلاد.

وتطلع الشعب الكردي، بعد تحرير العراق من الحكم الدكتاتوري، الى اخوته العرب للمشاركة في بناء العراق الجديد، على اسس من العدل و المساوة و احترام حقوق الانسان.. دون تمييز بين عرق و اخر، او بين طائفة و طائفة. و جاء دستور العراقي لسنة (2005) ليؤسس لنظام فدرالي، برلماني، تعددي و يقوم على قواعد ديمقراطية، و مؤسسات المجتمع المدني، و الفصل بين السلطات و يحول دون ظهور حكم الحزب الواحد او الفرد الواحد مرة اخرى.

وكم كانت خيبة أمل الشعب الكردي.. حينما مرت كل تلك السنوات دون ان تترجم غالبية بنود الدستور على ارض الواقع، فيما اخذت خيوط الحكم و الادارة تتجمع عند طائفة معينة، او حزب بعينه، على حساب (الشراكة الوطنية) التي تم الاتفاق عليها.

ومن هنا، اخذت مسيرة العملية السياسية في العراق، تعاني التفكك و الانهيار.. و بدا العمل المشترك بين فرقاء الحكم، يمر بازمات، اخذت اليوم تهدد مستقبل البلاد و وحدة ارضه و استقلاله... مما دفع بالاحزاب و التجمعات السياسية، الدعوة علناً، بضرورة الالتزام بالدستور، وما جرى الاتفاق عليه، و الكف عن التفرد بالسلطة و القرار..

و لعل من بين مؤشرات التوجه نحو المركزية في الادارة و الحكم، ان يجمع السيد رئيس الوزراء (الدكتور نوري المالكي)، اضافة الى وظيفته مسؤولية القيادة العامة للقوات المسلحة، و وزارة الدفاع، و الداخلية و الاشراف على المخابرات العامة و.. كما خول لنفسه (صلاحيات) تعين و ترقية ذوي الدرجات العليا في القوات المسلحة دون الرجوع الى البرلمان فيما تم استبعاد او تهميش (الاخرين) من شركاءه في العملية السياسية. و من مؤشرات ذلك ايضاً، اقصاء قادة العملية السياسية من المشاركة الفعلية في ادارة البلاد، او تهميش دورهم، حتى وهم في (مواقع) المسؤولة بالاضافة الى اتهام نائب رئيس الجمهورية (الدكتور طارق الهاشمي) بالارهاب و منع نائب رئيس الوزراء (الدكتور صالح المطلك) من ممارسة مهامه في مجلس الوزراء، بل ان مواقع اساسية في المؤسسة العسكرية من قبيل رئيس اركان الجيش العراقي، و قائد القوات الجوية، و كذلك وزراء الكتل الاخرى، باتت لاحول لها ولا قوة!! مثلما تصاعدت حمى الاتهامات لتطال السيد رئيس الجمهورية (نفسه)، و السيد رئيس اقليم كردستان العراق، بل وصل الامر بتهديد الاقليم بقطع (حصته) من ميزانية الدولة، و تحريم شركات النفط من التعاقد مع الاقليم في استخراج و تصدير النفط..

وكان من بين تلك المؤشرات: وقوف السيد رئيس الوزراء، ضد رغبات اعضاء مجالس محافظات: صلاح الدين، ديالى، الانبار، و حتى محافظة البصرة في اقامة اقاليم لها، وفقاً لما جاء في الدستور!! الى جانب تراجعه عن إلتزامه باتفاق (اربيل) بخصوص تسوية المشكلات بين الفرقاء السياسين و تراجعه عن الوفاء بتعهداته الخاصة ببنود ورقة التحالف الكردستاني الـ(19)! ثم التأجيل المستمر لعقد اللقاء الوطني او المؤتمر الوطني لبحث مثل تلك الامور و الوصول الى حل للعملية السياسية في العراق، بحجة التحضير لعقد القمة العربية في بغداد!!.

وها هو مؤتمر القمة، قد انهى اعماله! و عاد كل وفد الى بلاده شاكراً حسن الاستقبال و كرم الضيافة! دون ان تكن هناك التزامات (حصرية) او سقف زمني للمشكلات التي تم طرحها في القمة! فلم يجد الشعب العراقي من المؤتمرين تعاطفاً لما

يعانيه من بؤس و شقاء في ظل الفساد في الحكم و الادارة، او في نقص الخدمات، و انتشار البطالة، او في تفشي الارهاب! كما لم يطلب المؤتمر من إطفاء ديون العراق، في الوقت الذي يعاني الفقر و الحاجة الى العون و المساعدة، كما لم يشهد العراقيون دعوة من المؤتمر لالغاء ديون الجارة (دولة الكويت)! ولا حتى (الدعوة) الى خروج العراق من الفصل السابع الذي لايزال مكبلاً به! او الدعوة من دول الجوار، الكف عن التدخل في شؤونه، او التجاوز على ارضه و مياهه!! كما ان خيبة الامل شملت (الشعب السوري)، من (بيان) بغداد للقمة العربية، والذي ساوي بين الضحية و الجزار، و دعى الى (وحدة) البلاد، و استقرارها و سلامتها!! و عدم التدخل في شؤونها.

طوبي للمؤتمرين.. و هنيئاً لشعب العراق الذي عاني بامتياز خلال و قبل عقد المؤتمر.. و تحية للعراق الذي أصبح رئيساً (للعرب) على امتداد الشهور القادمة.. زعيما بلامنازع لتسوية مشاكلهم و توحيد صفوفهم، و مد جسور العمل المشترك بين الاقطار العربية على المستويات الاقتصادية، و الامنية بل و حتى العسكرية.. من المحيط الى الخليج!!

الفصل الثاني

المحور العراقي

معارضوا الأمس و قادة العراق اليوم

شقت العملية السياسية في العراق طريقها الى النور، عبر نفق مظلم، كاد ان يبدد الامال في الوصول الى حكومة (شراكة) وطنية.. لولا مبادرة الرئيس مسعود البارزاني، التي جمعت الاطراف المعنية على مائدة واحدة، في كل من مدينتي اربيل و بغداد.

ولم تكن مبادرة الرئيس البارزاني، الاول من نوعها، فقد سبقتها مثيلات لها من قبل و ذلك بعد عام السقوط سنة 2003م، ناهيك عن سنوات المعارضة السلبية للنظام البائد خلال التسعينات من القرن الماضي، كان اقليم كردستان العراق خلالها المأوى و الملجأ لقوى الرفض العراقية و الساعية الى تقويض الحكم الدكتاتوري، وصولا الى عراق فدرالي ديمقراطي موحد.

الا ان ذلك، على مايبدو، لم يبدد، الصور (الضبابية) التي كانت ولا تزال تؤطرّ توجهات (البعض) من معارضي الامس، و قيادي العراق اليوم.. ازاء التطلعات المستقبلية للكرد و اهدافهم القومية المشروعة.. و تستمر (مخاوفهم) حول اطور التجربة الديموقراطية في اقليم كردستان العراق بعد سنة 1991م، تترسم في تلميحاتهم تارة، و في تصريحاتهم تارة اخرى، لاسيما بعد التطورات النوعية التي شهدها الاقليم في عمليات البناء و الاعمار وفي تطور علاقاته مع العالم و دول الجوار.

ويمكن القول، ان استمرار الخلافات حول المسائل الجوهرية بين حكومة الاقليم و الحكومة الاتحادية، طيلة السنوات الماضية، و عدم الجدّية في الوصول الى حلول لها.. رغم تعدد اللقاءات و كثرة الاجتماعات بين الطرفين.. انما هي مؤشرات تعكس تلك (المخاوف)، لاسيما حول مستقبل كركوك و المناطق المتنازع عليها، و عودة حملات التعريب اليها، او بالنسبة الى الوضع القانوني لاستخراج و تصدير النفط و الغاز في

الاقليم، و حصته من ميزانية الدولة الاتحادية.. و كذلك شؤون البيشمركه، ومن ثم التأجيل المستمر للتعداد العام للسكان في البلاد.

ومن المفيدان نقف قليلاً عند مسألة التأجيل المتكرر للتعداد العام للسكان، ليكون شاهداً على مانقول.. فعلى الرغم من الموعد المقرر، لاجراءه كان في عام (2007)م، وفقا لقانون التعداد في العراق الذي يجري مرة كل عشر سنوات، وقد كان كذلك في أحلك الظروف و اصعب الاوقات، الا انه تأجل الى سنة (2008)م ثم الى سنة (2009)، و الى تشرين الاول سنة 2010، و عادت الحكومة العراقية، فاجلته الى 2010/12/5 لكنه لم يتم ايضاً حيث ينتظر موعداً جديداً له في قادم الايام!!..

ومن المعروف، ان التعداد العام للسكان، يمثل حجر الزاوية لعمليات التنمية القومية و على كل المستويات، لاسيما بالنسبة للعراق الذي يمر بمرحلة تتطلب البناء و الاعمار.. الا ان السلطات التنفيذية تجاوزت كل ذلك باستثناء ان نتائج التعداد القادم للسكان، سوف يكشف الحجم الديموغرافي للسكان الكرد في العراق من جهه، و حجم شعب كردستان من جهه اخرى، كما سيمهد الطريق، لحل الكثير من المشكلات العالقة والتي سبت الاشارة الى بعض منها.. لاسيما مشكلة المناطق المتنازع عليها، و حصة الاقليم من ميزانية الدولة، مثلما ستجيب نتائج التعداد، على العديد من الاسئلة ذات العلاقة بنسبة سكان الاقليم الى مجموع السكاان في البلاد، و ذلك في ظروف تعد مثالية لاول مرة في اقليم كردستان العراق، الذي يفتقد الى تعداد شامل لسكانه منذ اكثر من (23) سنة.

من جانب آخر، فان مايشهده الاقليم من مظاهر التقارب و التوافق بين الاطراف ذات العلاقة بالعملية السياسية الجارية في العراق، و بين قادة الاقليم او ممثليهم في بغداد.. و الاختفاء (المؤقت) للتوجهات السلبية و الدعوات المضادة باتجاه مطاليب شعب كردستان عند ذلك (البعض) فهي لاتعدو انحناءة الاشجار لرياح عابره!.

ترى هل يراهن هذا (البعض) من معارضي الامس (حيث كان الاقليم ملجأ أميناً لهم، مثلما كان أهله سنداً و عوناً لقضاياهم)، على تغيير الموازين الاقتصادية

او السياسية، و ربما العسكرية و الامنية... باتجاه فشل، التجربة الفدرالية في الاقليم!؟ سواء من خلال عودة الصراعات بين القوى الفاعلة فيه، او ان تبرز على السطح قوى (جديدة) تعمل على تجزأة القرار الكردي او تحجيمة!؟

او انه كان ولايزال يراهن على الدول المجاورة في الضغط باتجاه تقويض الوضع في الاقليم او اضعاف دوره السياسي و الاقتصادي!؟، او ربما كانوا يراهنون في ان يولي الامريكيون ظهورهم للكرد بعد انسحابهم من العراق...؟ ليكونوا بعدها قادرين على الردع في كل وقت، وفي اي مكان!!

لقد آن للقوى الفاعلة في البلاد، ان تستفيد من دروس التاريخ المعاصر، في التعامل مع الحقوق القومية لشعب كردستان، و الاعتماد على الثقة المتبادلة، و الوفاء لهذا الشعب الذي قدم الضحايا و القرابين جيلا بعد جيل من اجل تلك الحقوق.. وان ترتقى الى مستوى المبادرات الساعية الى لم الصف الوطني و جمع الكلمة للعمل المشترك باتجاه الوصول الى عراق جديد.. متجاوزين هواجس الماضي، و متطلعين الى مستقبل يحقق فيه العراقيون الامن و الاستقرار.

استمرار سياسة التعريب، تهديد للوجود الكرد في محافظة ديالى

تحتل محافظة ديالى، موقعاً ستراتيجياً غاية في الاهمية، من خلال مجاورتها الحدود العراقية الايرانية لمسافة تزيد على (300)كم من جهة، و الوضع الجيوستراتيجي لهذا الموقع، حيث تتقعر الحدود المذكورة في هذه المحافظة، باتجاه العاصمة بغداد من جهة اخرى. الى جانب ما تضمه من موارد النفط، التي تمتد الى الجانب الاخر من الحدود. كما ويمر عبرها طريق (خراسان) التاريخى الذي لايزال يلعب دوراً متميزاً في العلاقات العراقية-الايرانية، سواء على الصعيد التجاري او العسكري.

كانت محافظة ديالى، تمثل واحدة من الالوية (14) التي تشكلت منها الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الاولى. وضمت يومها اقضية: دلتاوه، (الخالص) حالياً، خانقين، مندلي و قضاء المركز، الذي كان يسمى بقضاء (خراسان)، الا ان هذه التشكيلات الادارية كثيرا ماتعرضت الى التغيير، بهدف تطبيق سياسة تعريب المحافظة.

ويمكن القول، بان محافظة ديالى، تمثل من الناحيتين الطبيعية و البشرية، نموذجاً مصغراً للعراق. حيث تضم الى جانب السهول و الاراضي المنبسطة في الغرب و الجنوب الغربي، اراضي مضرسة و جبال، تأخذ بالارتفاع، بالاتجاه نحو الشرق و الشمال الشرقي، و تنال من الامطار، قدراً اكبر من مناطق السهول و الاراضي المنبسطة. و بينما يتركز السكان الكرد في الجهات الشرقية و الشمالية الشرقية، تزداد كثافة السكان العرب في المناطق الغربية و الجنوبية الغربية. و لذلك فأن من الجغرافيين من يضع هذه المحافظة ضمن المنطقة الشمالية من العراق او (العراق الشمالي)، بل و يعتبرها جزء من اقليم كردستان، كما جاء في كتاب (العراق الشمالي) لـ: هادي

الدفتر، و عبدالله حسن، او مع المنطقة الوسطى من العراق كما ورد في كتاب (العراق الشمالي) لمؤلف الدكتور شاكر خصباك.

وفي ضوء اهمية الموقع الجغرافي و الجيوستراتيجي للمحافظة، وما تضمه من امكانات اقتصادية و ديموغرافية.. احتلت موقعاً اساسياً في محاور سياسة التعريب الثلاث التي خططت لها السلطات العراقية، الى جانب محورى كركوك و الموصل. و كان من ابرز مؤشرات سياسة التعريب هذه:

1- تطبيق قانون الجنسية العراقية، و الذي قسم المجتمع العراقي الى تبعية عثمانية و اخرى ايرانية. الامر الذي استغلته السلطات العراقية قي تنفيذ عمليات (تسفير) واسعة النطاق للكرد الفيليين في محافظة ديالي الى الطرف الاخر من الحدود، بحجة عدم حصولهم على الجنسية العراقية، و تصاعدت مثل هذه العلميات كلما تأزقت العلاقات بين الدولتين العراقية و الايرانية.

2- حملات التهجير التي تعرض لها السكان الكرد في المحافظة، لاسيما في العقدين السابع و الثامن من القرن الماضي، حيت تم نقلهم الى محافظات الوسط و الجنوب، فيما اقيمت، مجمعات لاخرين بالقرب من المدن الكبيرة، او على الطرق العامة للسيطرة عليها و التحكم فيها.

3- الاهمال المتعمد للبني التحتية للمدن و القصبات الكردية، ولاسيما في منطة مندلي حيث كان سكانها يشكون ازمة المياه المستمرة، بحيث اتت على بساتينهم و مزارعهم و حيواناتهم.. مما اضطر الكثيرون الهجرة الى مدن بعقوبة، بلدروز، و بغداد، و المقدادية و غيرها..

هذا بالاضافة الى ماا افرزته الحرب العراقية-الايرانية من نتائج سلبية على السكان الكرد في هذه المحافظة حيث كانت مدنهم و قراهم ساحات حرب مستمرة طيلة السنوات الثمان بين (1980-1988)، الامر الذي دعى الحكومة العراقية نقل مركز قضاء مندلي الى بلدروز، و باتت مدينة مندلي، تمثل مركزاً لناحية مندلي.

في ضوء ما سبق، فأن التكوين القومي لسكان المحافظة، شهد تغييراً على امتداد القرن الماضي لصالح السكان العرب، فبينما كانت نسبة الكرد في المحافظة (26.6)٪ من مجموع سكانها سنة (1947)، فانها لم تتجاوز (10.7)٪ فقط سنة (1977). و هذا يعني ان نسبة انخفاض السكان الكرد بلغت نحو (16)٪ خلال تلك الفترة، فيما ارتفعت نسبة السكان العرب من (76٪) الى (88٪) من مجموع سكانها.

و في قضاء خانقين كان نسبة الكرد تتجاوز (80٪) من مجموع سكانه، سنة (1947)، الا انها وفي ضوء نتائج تعداد السكان لسنة 1977، بلغت (27٪). مثلما انخفضت نسبتهم في قضاء مندلي الى اقل من (1٪) فقط! و كان نصيب ناحية السعدية من سياسة التعريب هذه اكبر، فالدراسات التاريخية تشير الى ان غالبية سكانها كانوا من الكرد قبل ان يتعرضوا الى التهجير و التغير القومي لصالح السكان العرب، ففي دراسة للمرحوم (محمدامين زكي) ذكر (ان في قصبة قزلرباط (السعدية) حيان، احدهما باسم (جولك) و يسكنه الكراد، و الاخر (خالدى) و يضم الاكراد و التركمان الذين استوطنوها في العهد العثماني). و ورد في كتاب المؤرخ عبدالرزاق الحسني (العراق قديما و حديثاً): (ان سكانها (قصبة السعدية) يتكلمون الكردية في الاغلب شأنها في ذلك شأن مدينة خانقين). اما الرحالة (ريج) في كتابة (رحلة ريج في العراق سنة 1820) فيقول: (ان سكان القصبة يتكلمون التركية و الكردية و الفارسية، اما العربية فلا) و يضيف: انه و بعد اجتيازه مرتفعات حمرين، لاحظ في سهل الدشته الممتد من تلك المرتفعات باتجاه قصبة قزلرباط (السعدية)، انتشار اكواخ السوره ميريه و الزركوش و عشائر الدلو و قره لوس و الجاف، و هي جميعاً عشائر كردية.

و ورد في كتاب (خناجر و حبال) لمؤلف احمد فوزي، ان نسبة الكرد في ناحية قزلرباط (السعدية) بما فيها جلولاء (50٪) مستندا على نتائج تعداد السكان لسنة 1947. الا ان تعداد السكان لسنة 1977، كشف عن انخفاض كبير في تلك النسبة، بحيث لم تتجاوز (5٪) فقط!

ومن الجدير بالذكر ان تقرير السيد (دى مستورة) الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة لسنة (2009)، كان قد اعترف بالتغير الديموغرافي الذي شهدته محافظة ديالى حين اشارته الى سياسة التعريب في قضائي خانقين و مندلي، و اكد ان (90٪) من الضباط الاكراد قد رحلو من ناحية جلولاء، كما اشار الى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1496 في 1981، الذي امر بترحيل (جميع) العائلات الكردية من قصبة جلولاء.

اما قضاء مندلي، فقد كان جزء من الامارات الكردية (الحسنوية، العيارية، الجاوانية و الامارة البابانية)، و جاء في كتاب (مدن كردية قديمة) للمرحوم الروزبياني: ان مندلي من البلدان الكردية، و كان سكانها يتكلمون الكردية. و ورد في قاموس الاعلام التركي (ان الكرد يمثلون نصف سكان مدينة مندلي). و يذكر عبدالرزاق الحسني: ان سكان مندلي يتخاطبون بالكردية و اخرون بالفارسية و التركية، وقد يتفاهمون باللغة المضرية (العربية)، ولكن برطانة شديدة)، الا ان سياسة التعريب التي امتدت الى قضاء مندلي ادت الى ترقيق الوجود الكردي فيها لصالح الوافدين العرب.

وقد اشار تقرير السيد (دى مستورة) المذكور، الى (معاناة سكان مندلي من سياسة التميز العنصري، بهدف اقامة حزام أمني على امتداد الحدود العراقية-الايرانية من خلال تسفير و تهجير السكان الكرد. من جانب اخر اكد (التقرير) على الروابط التاريخية و العشائرية و التجارية و اللغوية بين سكان مندلي و اقليم كردستان. و دعوة مجلس ناحية مندلي سنة (2006) بضمها الى الاقليم.

ان سياسة التعريب التي تجري اليوم في محافظة ديالى، انما هي استمرار للسياسات الشوفينية السابقة، و تعكس وحدة الاهداف، رغم تباين الوسائل و الادوات، ذلك لان المشكلة الكردية في العراق، لاتقوم على اساس الاختلاف على المساحة الجغرافية، او في ترسيم الحدود الاقليمية، بقدر ماتقوم على اساس الوجود الكردي في المنطقة. فالوطن الكردي بنظر هؤلاء الحكام، جزء من الوطن العربي، و شعبه جزء من الامة العربية.

فالقوميات التي تمتلك لغات وسمات خاصة متميزة عن اللغات و السمات العربية والتي تعيش داخل الوطن العربي منذ حقب طويلة، كالقومية الكردية، هي في آيديولوجية هؤلاء جزء من الدولة العربية. و الهوية العربية للارض بنظرهم، (لم تأت عن طريق القهر او الاستعمار.. و انما نتيجة الواقع التاريخي)... و بالتالي فهم ينكرون على الشعب الكردي حقه في الارض و الوطن، وان ترقيق الشعب الكردي، و صهره في بودقة الامة العربية، هو الهدف النهائي لسياسة تلك الحكومات.

القوات الكردية في المناطق المتنازع عليها
خطوة في الاتجاه الصحيح

تحتل المناطق المتنازع عليها، عدداً من الوحدات الادارية، الى الشمال من مرتفعات حمرين-مكحول، و تمتد من الشمال الغربي عند الحدود العراقية السورية، الى الجنوب الشرقي عند الحدود العراقية-الايرانية، موزعة على محافظات: نينوى، صلاح الدين، كركوك، ديالى، و محافظة واسط.

تتميز هذه المناطق، الى جانب، اهمية موقعها الجغرافي الذي، يمثل جسراً، يربط العالمين العربي و الاسلامي من جهة، و بين الجمهورية التركية، و باقي محافظات العراق، من جهة اخرى، تتميز ايضاً باهميتها الاقتصادية، حيث تقوم على حوض نفطي، يعد من بين اهم حقول النفط في الشرق الاوسط. كما و تمثل، ملتقى للقوميات المتنوعة، و موطناً للطوائف و الاديان المتعددة.

في ضوء تلك الاهمية الستراتيجية للمناطق المتنازع عليها، سعت الدولة العراقية و في وقت مبكر على تأسيسها، الى وضع برامج لأحتواء هذه المناطق، و احكام السيطرة عليها، من خلال تنفيذ سياسة التعريب التي تمثلت بـ:

1- توطين الآلاف من ابناء العشائر العربية المتنقلة في منطقة الجزيرة غرب الموصل، و كذلك في الاطراف الغربية و الجنوبية الغربية من محافظة كركوك، الى جانب نقل الأسر العربية من عمال و موظفين الى مثل تلك الجهات.
2- تغير الآلاف من عوائل الكرد الفيليين من محافظات: بغداد، ديالى، و واسط، الى خارج الوطن.
3- ترحيل و تهجير الكرد في المناطق المتنازع عليها، بعيداً عن اهلهم و ديارهم...
4- التغيير في خريطة التشكيلات الادارية لتلك المناطق، بما يؤدي الى الاسراع في تنفيذ سياسة التعريب.

و تأسيساً على ذلك شهدت المناطق المتنازع عليها، انخفاضاً في نسب السكان الكرد لصالح المستوطنين العرب، الأمر الذي عقد المفاوضات بين طرفي النزاع (القيادة الكردية و الحكومة

العراقية)، و حال دون التوصل الى اتفاق حولها حتى سنة 1970، ضمن اتفاقية اذار، التي نصت على قيام تعداد للسكان يقرر مصيرها. الا ان تأجيل اجراء التعداد حال دون ذلك.

وبعد سقوط النظام البائد سنة (2003)، و قي ضوء قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت لسنة (2004) تم الاعتراف باقليم كردستان دون المناطق المتنازع عليها، والتي خصص لها المادة (58)، ثم المادة (140) من دستور العراق الاتحادي لسنة (2005) للبت في أمرها، مع تحديد سقف زمني لتنفيذ المراحل الثلاث التي خصصت لها وهي (التطبيع، التعداد، الاستفتاء) و ذلك نهاية العام (2007). لكنه لم يتحقق ايضاً.

ومع مرور الوقت، و تباطيء السلطة التنفيذية في الاجراءات الخاصة بتنفيذ المادة (140)، تصاعدت حدة الخلافات بين طرفي النزاع، حتى كادت تصل حد المجابهة العسكرية سنة (2008)، لاسيما حول ادارة شؤون المناطق المتنازع عليها، الأمنية منها و العسكرية، حيث اخذت الحكومة المركزية تنفرد في قراراتها، ساعية، ومن طرف واحد، ادارة و توجيه شؤون تلك المناطق، دون اعتبار للطرف الاخر، مع انها، منطقة (نزاع)، ينبغي الا يتولى طرف ما الاشراف و الادارة على حساب الطرف الاخر، بل بوجود (ادارة مشتركة) تتولى مهمة المحافظة على الأمن و الاستقرار من جهة، و وضع البرامج لمشاريع إعمار و بناء من جهة اخرى.

من جانب آخر، فأن على حكومة الاقليم مسؤولية تاريخية، في وضع خطط و برامج من شأنها، رعاية و تطمين أهلنا في المناطق المتنازع عليها سواء على الصعيد الأمني او الاقتصادي. ولاشك فان ما قامت به حكومة اقليم كردستان مؤخرا في تحريك (القوات الكردية) العاملة تحت اسم (حرس الاقليم) للالتحاق باللواء الرابع في عدد من المواقع الستراتيجية لتلك المناطق، ولاسيما في نواحي: جلولاء، قره تبه، و السعدية، و خانقين.. خطوة على الطريق الصحيح، آملين ان ترافقها خطوات مماثلة باتجاه، اعادة بناء و تطوير البنى التحتية لتلك المناطق و إقامة مشاريع خدمية (صحية، تعليمية، اقتصادية...)، من شأنها ان تعيد الأمل للمواطنين في تحقيق الامن و الاستقرار من جهة، و بعث الروح القومية في نفوسهم من جهة اخرى.

الاقاليم في العراق و مشكلة الحدود الادارية للمحافظات

يتنظر شعبنا في اقليم كردستان العراق، ولاسيما، اهلنا في المناطق المتنازع عليها، مايخرج به اجتماع مجلس الوزراء العراقي يوم الثلاثاء 2012/1/17 من قرارات حول تقرير لجنة تنفيذ المادة (140)، بخصوص مشكلة تلك المناطق.. و اعادة ترسيم الحدود الادارية للمحافظات التي تعرضت للتغيير منذ سنة 1968.

ومن المعروف، ان معظم محافظات العراق، شهدت تغيرات واسعة في حدودها الادارية خلال القرن الماضي.. بهدف التحكم باهلها، و السيطرة عليها، سواء في محافظات اقليم كردستان، او محافظات الوسط و الجنوب من البلاد. لذلك، فأن تلك التغيرات اعتمدت الاسس العسكرية و الأمنية و السياسية.. بينما كان ترسيم الحدود للوحدات الادارية في العراق يقوم على اسس تتمثل غالبا في الظواهر الطبيعية، كالجبال أو إمتداد الانهار، او نمط الملكيات الزراعية.. بهدف تسهيل حصول المواطنين على الخدمات الاساسية، و رفع المستوى المعيشي لهم..

وفي استقراء لخريطة العراق الادارية بعد قيام الدولة العراقية، نجد انها كانت تتمثل في (14) لواء و تضم (46) قضاء و (139) ناحية. كانت حصة كردستان العراق منها (50٪) من تلك الاقضية و (53٪) من مجموع النواحي. الا ان عمليات التغير التي تمت الاشارة اليها، طالت العديد من تلك الالوية (المحافظات) و على مستوى العراق كافة.

ففي لواء (محافظة الموصل): تم فك ارتباط قضاء الزيبار، و ألحق بلواء (محافظة اربيل)، فيما اقتطع قضاء رانيه من اربيل، و الحق بلواء السليمانية! و بينما أستحدثت أقضية جديدة في لواء الموصل مثل: الشرقاط، الحضر، و البعاج -نتيجة توطين آلاف من ابناء القبائل العربية في منطقة الجزيرة- تم فك ارتباط الاقضية ذات

الغالبية الكردية مثل: دهوك، زاخو، العمادية، و عقرة عند استحداث محافظة دهوك سنة 1969، و ذلك بهدف الاسراع في تعريب (محافظة الموصل).

وفي ظل تداعيات الحرب العراقية-الايرانية، و تصاعد حملات التهجير و الانفال أُلغيت نواحي: الدوسكي، نيروريكان، بروارى بالا، الكلي، رزكاري، و ناحية السليفاني من محافظة دهوك.

و شهدت محافظة اربيل، الغاء نواحي: كنديناوه، طقطق، شورش، ديانا و برادوست، ميركه سور، خوشناو، قوشتبه، و ناحية حاجى عمران. فيما تحولت أقضية: الزيبار، كويسنجق، رواندوز، و جومان الى نواحي!! كما الغيت نواحي: سرجنار، سيروان، خورمال، بياره، كرمك، سيوه يل، ماوت، سروجك، هيرو، بنكرد، سورداش، جناران، بيباز، تيلاكو، اغجلر، سنكاو في محافظة السليمانية كذلك. و تحولت اقضية: بينجوين، و حلبجة، و شهر بازار الى نواحي...

و لعل ما تعرضت اليه محافظة كركوك، كان الاكثر خطورة على الوضع السياسي و الاجتماعي و الديموغرافي، حيث الحقت اربعة اقضية من مجموع اقضيتها الستة بالمحافظات المجاورة. فكان قضاء (دوز خورماتو) من نصيب محافظة صلاح الدين و قضاء (كفري) لمحافظة ديالى، والحق كل من قضاء جمجمال و قضاء كلار، بمحافظة السليمانية، ولم يتبق في المحافظة سوى قضاء الحويجة و قضاء مركز كركوك!

ومن الطبيعي، ان يتحرك سكان تلك المحافظات، بعد زوال النظام البائد سنة (2003)، وفي ظل المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك الديموغرافية في العراق، للمطالبة باعادة ترسيم الحدود الادارية، بما يحقق للمواطنين وضعاً افضل، يلبي من خلاله حاجاتهم الاساسية من الخدمات العامة، و يرفع مستواهم المعيشي و التعليمي و الصحي.. وكانت المادة (140) الدستورية، هي الامل الذي لايزال يراود ابناء تلك المناطق، الا ان التسويف و المماطلة، و المساومات السياسية، و ظروف عدم الاستقرار حال دون ذلك، مما خلق توتراً اخذ يتصاعد في العلاقات بين حكومة اقليم كردستان و الحكومة المركزية، با وقد انسحب أخيراً على

سكان المحافظات الاخرى و من بينها: صلاح الدين، الانبار، و ديالى.. التي اخذت تسعى الى تكوين اقاليم لها، معتمدين على المادة (119) من الدستور العراقي الحالي.

من جانب آخر، تصاعدت الدعوات لاعادة ترسيم الحدود الادارية الى ماكانت عليه سنة 1968، قبل تكوين مثل تلك الاقاليم. ولم تقتصر هذه الدعوات على حكومة اقليم كردستان فقط بل و كذلك من قبل السيد رئيس الوزراء العراقي نفسه، الذى دعى الى عودة اقضية (بلد و الدجيل، و سامراء) الى محافظة بغداد، مثلما تطالب محافظة كربلاء بقضاء (النخيب) الذي ألحق بمحافظة الانبار في ظل النظام السابق.

و في ضوء ذلك، و عبر الاستعدادات المتواصلة من قبل محافظات صلاح الدين، و الانبار، و ديالى، لاقامة (اقاليم) لهم، قامت تظاهرات في محافظى صلاح الدين تندد بدعوة الدكتور المالكي، و أعلن مجلس المحافظة عن رفضه لذلك.. مثلما هدد مجلس عشائر الانبار بالمطالبة بقضاء (النخيب)..

ان اقليم كردستان العراق، وهو ينتظر ما تؤول اليه نتائج اجتماعات مجلس وزراء الحكومة المركزية، او سواه من المعنين في تنفيذ المادة (140)، من الضروري ان يحدد موقفه، و يحسم امره.. ويضع حداً لكل تلك التسويفات، مثلما عليه ان يقدم مبرراته لاهلنا في المناطق المتنازع عليها، بما يجعلهم اكثر ثقة به، و يزرع الامل في نفوسهم.. قبل ان يسدل عليهم سار اليأس و الخذلان.

الاقاليم في العراق ومستقبل المناطق المتنازع عليها!

ان تقسيم العراق الى اربعة عشر لواءً، بعد تأسيس الدولة سنة 1921 يعد اول خريطة للتشكيلات الادارية في البلاد. ولم يتم ترسيم الحدود الادارية لتلك (الالوية) اعتباطا، بل جاء وفقا لمعايير جغرافية و تاريخية و اقتصادية.. آخذين بنظر الاعتبار، التقسيمات الادارية للعراق او اخر العهد العثماني... فكان لواء اربيل، على سبيل المثال قد تشكل على رقعة متميزة، تمتد بين الزابين الاعلى و الاسفل من جهة، و بين نهر دجلة و الحدود الشرقية للعراق من جهة اخرى. مثلما ينحصر لواء كركوك، بين نهري الزاب الاسفل و سيروان (ديالى) من جانب، و مرتفعات حمرين و الجبال العالية من جانب اخر.. كذلك الحال بالنسبة لـ(لواء) ديالى..

بيد ان التغيرات التي رافقت النصف الثاني من القرن الماضي في خارطة التشكيلات الادارية، تجاوزت الكثير من تلك الاسس و التي تنبع من تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين الادارية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية.. واعتمدت السلطات العراقية بدلا عن ذلك اسساً تمحورت على الجوانب العسكرية و الأمنية بالدرجة الاولى، لذلك شهدت تلك الفترة تقطيعاً لاوصال العديد من المحافظات، فيما توسعت او استحدثت محافظات اخرى، تجاوزاً لرغبات المواطنين و احتياجاتهم الحياتية من الخدمات...

وبعد تحرير العراق سنة (2003)، سعت السلطات الجديدة، الى وضع آلية، لاعادة مثل تلك الحدود الادارية الى وضعها الطبيعي، فتم تثبيت المادة (140) في الدستور الحالي للعراق لتكون الفيصل في ترسيم تلك الحدود، بما يتفق و رغبات المواطنين.

من جانب آخر، فأن الدستور المذكور، اعطى الحق لاية محافظة من محافظات العراق، في ان تكون (اقليما) في ظل النظام الاتحادي الجديد، كما هو الحال بالنسبة لاقليم

كردستان العراق. الا ان هذا الحق الدستوري ألزمه بشروط من بينها، ان يوافق في الاقل ثلث اعضاء مجلس تلك المحافظة، او عشر ناخبيها. كما ان ذلك الطلب يجب ان يكون مدعوما بمبررات، تفضى الى موافقة مجلس الوزراء، لتحويله الى الهيئة العليا لمفوضية الانتخابات، التي تتولى بدورها مهمة استفتاء الموطنين ذوي العلاقة.

ان ماحصل في الاونة الاخيرة، من دعوة عدد من اعضاء مجلس محافظتي صلاح الدين و ديالى، هو (رد فعل) لظروف معينة ليس الا، ابرزها، الفراغ الأمني المتوقع بعد الانسحاب الامريكي من العراق، لاسيما و ان الجيش الامريكي، كان يتركز في مثل هذه المحافظات بالدرجة الاولى، وان الجيش العراقي سوف يحل محلة، مما سيزيد من الضغوطات العسكرية و الامنية من جهة، و حالات التهميش و الاقصاء، التي اخذ ممثلي هذه المحافظات يشعرون بها، في ظل تزايد المركزية في نظام الحكم في البلاد من جهة اخرى.

ومن المعروف ان محافظة صلاح الدين، حديثة التشكيل قياساً بمحافظات العراق الاخرى، وتم استحداثها على حساب الوحدات الادارية للمحافظات المجاورة مثل بغداد نينوى و كركوك.. و هي متباينة عرقيا و طائفيا و فكريا.. كذلك الحال بالنسبة لمحافظة ديالى، والتي توسعت على حساب محافظتي كركوك و بغداد.. و تمثل اليوم خليطا غير متجانس على المستوى القومي و الطائفي، فبينما تزداد كثافة السكان الكرد بالاتجاه نحو الشرق و الشمال الشرقي عبر مرتفعات حمرين.. يتركز التركمان في الوسط الشمالي بين قزلرباط (السعدية) و قره تبه و كفري، فيما تزداد تجمعات العرب الشيعة، جنوب و جنوب غرب المحافظة.. اما العرب السنة، فلهم تجمعاتهم في قضاء مركز بعقوبة.. الامر الذي لايساعد على اية حال، اقامة اقليم يجمع بين هذه الاطياف و الالوان الاثنية المتباينه.

و جدير بالاشارة، الى ان قيادات مثل هذه المحافظات، كانت والي عهد قريب بالضد من كل ماله علاقة بالفدرالية او ظهور الاقاليم، بما في ذلك اقليم كردستان العراق الذي كانوا يرون فيه طريقا للانفصال! اما التجمعات و القوى الشيعية فهي

وان كانت لاتعارض (يومذاك) ظهور الاقاليم، وكانوا اول من دعوا الى اقليم الجنوب تارة، و اقليم البصرة تارة اخرى.. الا ان اتساع نفوذهم و سيطرتهم على مقاليد الامور، جعل مسألة الاقاليم خارج أولويات برامجهم...

من جانب اخر، فأن الكرد في محافظتي صلاح الدين و ديالى، رغم عدم وقوفهم بالضد من مطاليب اهلهما في اقامة اقليم لكل منهما، في ظل مبادئ الدستور، لانه تعزيز لوجودهم ورد لكل الادعاءات السابقة ضدهم. الا ان بقاء المادة (140) دون حل، يجب ان يأخذ اولويات مطالبيهم.. ومن دون الاقرار بتنفيذ هذه المادة، فأن اي اتفاق لظهور مثل تلك الاقاليم، خطر على مستقبل المناطق المتنازع عليها. ذلك لان تنفيذ المادة المذكور، مقرون بالسلطة الاتحادية حصراً وليس لسلطة المحافظات تسوية مثل هذه الامور! فليس في الدستور مايشير الى حق الوحدات الادارية، الانضمام الى اية محافظة او اقليم..

ان اعادة ترسيم الحدود الادارية للمناطق المتنازع عليها، ضرورة تفرضها المرحلة التاريخية الحالية في العراق، قبل ان تقوم الاقاليم في اية محافظة ذات العلاقة بتلك المناطق. وهي بالتأكيد تمثل الاولويات فر برامج القيادات الكردية في العراق. و بدون ذلك، فأن الحديث عن اقامة الاقاليم في محافظات نينوى او صلاح الدين، او في ديالى، امر سابق لاوانه.

حماية حدود العراق في وحدة الصف الوطني

تمر القضية الكردية في العراق، بمرحلة تاريخية متميزة، بعد ان قطعت اشواطاً غاية في الاهمية، قدمت خلالها الكثير من التضحيات، وصولا الى تحقيق الاهداف القومية المشروعة للشعب الكردي..

وكان عسيراً على (البعض)، ممن يتغذون على احقاد الماضي، و يحلمون بعودة العنصرية من جديد.. ان يتقبل هذا الواقع الجديد، و يتطلع الى الامام لبناء عراق مشترك، بتسع للجميع، ويقوم على الديمقراطية و مؤسسات المجتمع المدني.

لذلك، فأن من الطبيعي لهذا (البعض)، ان يتخوف من كل تطور يحصل في اقليم كردستان العراق، او اي تقدم في المجالات الاقتصادية او الاجتماعية للشعب الكردي.. ولا يتواني من العمل ضد التجربة الديمقراطية التي يعيشها هذا الشعب، ويسعى لتشوية الاحداث و تزييف الحقائق من جديد...

لقد طلعت علينا جريدة (الاصلاح) بمقال تحت عنوان (حدودنا في خطر)! تعكس الحقد الدفين لدى هذا (البعض)، و مخاوفه من تطلعات الشعب الكردي و حقوق القومية، فلا يزال شعار (العراق جزء من الوطن العربي و الشعب العراقي جزء من الامة العربية)، هو الاطار الذي (يسجن) نفسه داخله، دون ان يحاول التطلع الى الاخرين، ليتفاعل مع مايحصل من تطورات على الساحة القومية و الاقليمية و الدولية!.

لقد كشفت القبور الجماعية، و سياسة التطهير العرقي، و عمليات الانفال... حقائق لم تعد خافية على الاخرين.. تترجم ما تعرض له الشعب الكردي من ابادة حقيقية، و تدمير و حرق لمستوطناته.. وتشريد لاهله و ابناءه.. ثم زرع الآلاف من العشائر العربية الرحالة على ارضه ولاسيما في المحافظات الجنوبية من وطنه.. وفي المقدمة منها محافظات كركوك، نينوى، ديالى و صلاح الدين...

ان الحدود الجغرافية للوطن الكردي في العراق، لم تعد محل جدل او خلاف بعد ان تكشفت الحقائق و ازيل الستار عما جرى من تزوير للتاريخ.. فمرتفعات (حمرين)-(مكحول)-(سنجار) امتداد جغرافي، و تاريخي لهذا الوطن، بنظر الشعب الكردي، مثلما هو كذلك، من وجهة نظر: العرب المنصفين و كذلك الرحالة و المستشرقين، فضلا عن تقرير لجنة عصبة الامم لحل مشكلة ولاية الموصل سنة (1924)، ثم كان تقرير الممثل الخاص للامم المتحدة السيد (دى مستورة) الذي تقدم به للامين العام قبل انتهاء مهنة في العراق.

ان حدود العراق، وكما جاء في ادبيات الرحالة و البلدانيون العرب و المسلمين لاتتجاوز (تكريت) على نهر دجلة، و (هيت) على نهر الفرات، وهو ما اكده تقرير عصبة الامم الذي جاء فيه:

1- ان حدود العراق لاتمتد ابعد من جبل حمرين او تكريت على نهر دجلة، وهيت على نهر الفرات.

2- ان الكتب الجغرافية باجمعها، لم تعتبر الاراضي المتنازع عليها (ولاية الموصل) ولم تظهر كجزء من العراق.

ولذلك فأن التقرير المذكور قسم العراق الى ثلاث اقاليم هي:

1- اقليم العراق.
2- اقليم الجزيرة.
3- اقليم كردستان.

وعودة الى التاريخ الاسلامي، فأن العراق الحالي، كان مقسماً الى ثلاث اقاليم ادارية تقوم على اسس جغرافية وهي: اقليم السواد، و يضم الاراضي المنبسطة في الوسط و الجنوب و اقليم الجزيرة، و يتمثل في القسم الشمالي من الهضبة الغربية، و اقليم الجبال. كذلك يقسم الجغرافيون العراق الى مثل ذلك فهي عندهم: المنطقة الجبلية، السهل الرسوبي، و الهضبة الغربية. و يجعلون مرتفعات حمرين-مكحول-سنجار، حدوداً طبيعية بين الاقليم الجبلي و السهل الرسوبي.

وجاء في كتاب (بلدات الخلافة الشرفية) ان العراق كان يمتد في العصر العباسي شمالاً، الى الانبار على نهر الفرات و تكريت على نهر دجلة. و اكد ذلك الدكتور (فاضل حسين) في اطروحته للدكتورا عن (مشكلة الموصل): ان العراق لاتتجاوز حدوده الشمالية: تكريت على نهر دجلة، و هيت على نهر الفرات. اما الحاق (ولاية الموصل) بالدولة العراقية الجديدة سنة 1925، فقد جاء تحت الضغط البريطاني الذي كان يمثل القوة العظمي آنذاك، و لضمان مصالحة في المنطقة.

و كانت (ولاية الموصل) قبيل الحرب العالمية الاولى، تضم سناجق كركوك السليمانية، و الموصل، خيث يشكل الكرد غالبية سكانها. و حينما تشكل (لواء) الموصل، بعد تأسيس الدولة العراقية، كان يتمثل باقضية (دهوك، زاخو، العمادية، عقرة، الزيبار، سنجار، بالاضافة الى قضاء الموصل)، وهي جميعاً باستثناء (الموصل)، لازال الكرد يمثلون فيها الاغلبية.

وفي ظل سياسة التعريب-سيئة الصيت- تم زرع لواء الموصل باعداد كبيرة من العشائر العربية الرحالة على حساب المواطنين الكرد الذين تم تهجيرهم او ابادتهم على امتداد القرن الماضي، لذلك ظهرت اقضية و نواحي في غرب الموصل، يمثل العرب غالبية سكانها منها: البعاج، الحضر، الشرقاط...

اما محافظة كركوك، فقد كانت مركزاً لولاية شهرزور، وتضم اقضية (اربيل، رانية، رواندوز، كويه، كفري و مركز كركوك). ثم اصبحت جزءً من ولاية الموصل سنة 1879. و في ضوء التشكيلات الادارية للعراق الجديد، كان لواء كركوك بحدوده الجغرافية المتميزة، وهي الزاب الاسفل من الشمال، ونهر ديالى (سيروان) من الشرق، و مرتفعات حمرين-مكحول من الجنوب، وهي الحدود الادارية الجنوبية لولاية الموصل. و كان من مؤشرات التغيير الديموغرافي لسكان هذه المحافظة: تجزءة وحداتها الادارية و تمزيق سكانها على المحافظات المجاورة.. فكان قضاء دوزخورماتو من نصيب محافظة صلاح الدين، و قضاء كفري الحق بمحافظة ديالى، فيما كان نصيب محافظة السليمانية قضائي كلار و جمجمال.

فهل كان اولئك الذين يتباكون اليوم على (حدود العراق) على علم لذلك!! او لم يكن الأولى بهم، ان يحرصوا على وحدة الصف الوطني، لدرء مخاطر حدود العراق مع ايران و تركيا و الكويت!؟ اما كان الأجدر بهؤلاء المتباكين على (ضياع) العراق، و (خسارة) ارضه.. ان يخططوا لـ(قوة) العراق ازاء التجاوزات على ارضه و مياهه...

اللهم هل بلغت، فاشهد

الفصل الثالث

المحور القومي

البعد السياسي للتنوع القومي في اقليم كردستان العراق

المقدمة: على الرغم من شيوع نظرية وحدة الجنس البشري، و ان البشر ينتمون الى عائلة واحدة، فأن استمرار حركات السكان و تصاعد و تائر الهجرة بين قارات العالم، اديا الى تعدد الاجناس و تنوع الاعراق و تباين في القوميات و اللغات و الاديان.. فلم تعد دول العالم اليوم تضم جنساً معنياً، او قومية بعينها، او تتكلم بلغة واحدة، او تنتمي الى دين واحد.. لاسيما بعد التطورات التي شهدتها الانسانية في وسائل النقل و المواصلات، و اتساع دائرة عمرانها للارض،.. الامر الذي جعل الاحتكام الى الماضي للوصول الى خريطة سياسية، تتفق و حق الإمم و الشعوب في تقرير مصيرها على اساس العرق او القومية، او الطائفة أمراً عسيرا.

من جانب آخر، فان مايميز شعوب الارض، لايزال، يتمثل في اللون او الجنس او اللغة او الدين.. ولا تزال معظم هذه الشعوب، ترى ضرورة وجود كيانات خاصة بها تميزها عن سواها. ولذلك نجد ان الحدود الاثنية، تبقى هي الاكثر، رغبة، في ترسيم الحودو السياسية و حتى الادارية احيانا، لكثير من دول العالم. ففي مؤتمر (فرساى) بعد الحرب العالمية الاولى، سعت دول الحلفاء، الى اعتماد الحدود الاثنية لدول الشرق الاوسط الجديدة، سواء بالنسبة للعرب او الكرد او الاشوري او اليهود، لكنها لم تنجح تلك المساعي فيما تجزأت شعوبها على اكثر من دولة، فتوزع العرب على العديد من الدول و الامارات، و توزع الكرد على دول متعددة.. الامر الذي نتج عنه توترات في اكثر من موقع و مكان، لاسيما على الحدود الاقليمية لتلك الدول. و بدلا من ان تكون (الجيرة) وسيلة للتعاون و التكامل الاقتصادي و الامني و العسكري.. بينها، فانها كانت ولاتزال تمثل بؤرا للصراعات، و مراكز للتوتر و عدم الاستقرار.

ان من اهم ماتميز به القرن الماضي، ولاسيما بعد الحربين العالميتين الاولى و الثانية، تزايد اعداد الوحدات السياسية، في ظل انهيار و تفكك الدول الكبيرة، و ذلك على

حساب حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد ولد ذلك ردود فعل متباينة من قبل تلك الشعوب، تمثلت في الحركات التحررية و الثورات الشعبية التي لاتزال قائمة في العديد من دول العالم.

ويمكن تصنيف حركات الشعوب الى نوعين:

1- نوع راض بوضعه الحالي، نتيجة مرور، زمن طويل، سعت السلطات القائمة على صهرها في بودقة القومية الاكبر، او ان ظروفها لاتسمح لها في الوقت الحاضر، الاعلان عن مواقعها إزاء تلك السلطات.

2- نوع يسعى للحصول على حقوقه القومية، بما تملكه من امكانات وفي ظل المواقف السياسية التي تعيشها، وهذه الحقوق، تتراوح بين الثقافية و الادارية، و الى المطالبة بحقها في تقرير مصيرها...

ففي كندا، على سبيل المثال، يسعى الفرنسيون في (كيوبك) الى مزيد من الاستقلال، و لايزال شعب كشمير، يتطلع ال حقه في تقرير مصيره منذ سبعة عقود! مثلما يسعى الفلسطينيون في الاراضي المحتلة، و شعب التبت في جمهورية الصين، و الباسك في شمال اسبانيا، و البوليزاريو في الصحراء الغربية.. و كذلك الشعب الكردي في كل اجزاء وطنه المحتل.

ولعل من ابرز العوامل التي ساهمت في ظهور و تطور الحركات القومية هذه هي:

1- بروز (الصحوة) القومية التي امتد لهيبها من القارة الاوربية باتجاه الشرق.

2- انشاء ثقافة (حق تقرير) المصير و مفاهيم حقوق الانسان.

3- تأكيد هيئة الامم المتحدة على حق الشعوب في التحرر من الاستعمار.

في ضوء ذلك، اتسعت حركات التحرر القومي، و انتشرت لتشمل كل قارات العالم بما في ذلك القارة الاوربية، و في دراسة في هذا الصدد، ظهر ان اكثر من (300) حركة تحررية في العالم، تسعى الى نيل حقوقها. و سوف نتناول فيما يلي كردستان العراق نموذجا في ذلك.

كردستان العراق: تطلع الشعب الكردي بعد الحرب العالمية الاولى، الى قيام دولته الموعود بها من قبل الحلفاء. الا ان هؤلاء سرعان ما نكثوا بوعودهم، فيما توزع وطنهم بين تركيا و سوريا و العراق، بالاضافة الى الجزء الذي تحتله ايران. وكانت ولاية الموصل التي يشكل الكرد غالبية سكانها، قد الحقت بالدولة العراقية الجديدة، في ضوء المصالح البريطانية، مع ان تقرير لجنة عصبة الامم لسنة 1924، لحل مشكلة الولاية بين الاتراك و البريطانين أمر بأن سكان هذه الولاية، لاعلاقة لهم بالعراق على امتداد الاتاريخ الماضي، و ان حدود العراق تمتد فقط الى نرتفعات -حمرين- مكحول.

وكرد فعل لهذه الاحداث، كانت ثورة الشيخ محمود الحفيد، و حركات برزان حتى سنة 1947. ثم عادت بعد زوال النظام الملكي، و اعلان الجمهورية في العراق سنة 1958، متمثلة بثورة ايلول سنة 1961 و حتى اليوم، حيث لايزال الشعب الكردي في العراق يسعى الى تحقيق اهدافه القومية المشروعة كسائر شعوب الارض.

البعد الجغرافي للثورة الكردية في العراق: تمثل كردستان العراق تاريخياً المنطقة الممتدة شمال مرتفعات حمرين -مكحول- مرتفعات سنجار، وقد اشار تقرير عصبة الامم الى ذلك حينما قسم العراق الى ثلاث اقاليم هي: العراق، الجزيرة، و اقليم كردستان. وهي من الناحية الجغرافية ايضاً، امكيما متميزاً بخصائصه الطبيعية و الاقتصادية و الديموغرافية.

و للموقع الجغرافي لكردستان العراق، اهمية ستراتيجية، ليس بالنسبة للعراق حسب، با ولدول المنطقة جميعاً، خيث تؤكد مجريات الاحداث الدولية في الوقت الحاضر على ذلك فهي تمثل و على مر التاريخ حلقة وصل بين كل من تركيا و ايران من جهة، و الوطن العربي من جهة اخرى. كما انها وسطا تلتقي عنده قوميات متعددة و طوائف و اديان متنوعة فهي تضم بالاضافة الى الكرد، العرب، التركمان، الاشورين و الكلدان.. مثلما يعيش الى جانب المسلمين، المسيحيون و الازيديون و الشبك و..

وفي ضوء هذا الموقع الجغرافي لكردستان العراق، وما تتمتع به من خصوبه في الارض و وفره في المياه، و ملائمة المناح الزراعة و الرعي.. شجعت الاقوام الغازية و

الجماعات الوافدة على اتخاذ مستقرات لها في المنطقة، كما استفادت الجماعات التي تعرضت للضغت السياسي او الاثنى في الاحتفاظ بوجودها و تاريخها و حضارتها من خلال اعتصامها بالارضى الوعرة و السلاسل الجبلية، و مقاومتها لحملات النزوح و الابادة. لذلك تميزت كردستان بهذا التنوع القومي و الديني و الطائفي فيما تميزت مناطق الاوسط و الجنوب العراقي بتجانس في الدين و اللغة و القومية.

من جانب آخر، فأن الموقع الجغرافي هذا، حمل الشعب الكردي عبئاً ثقيلا لازال يعيش مشكلاته السياسية و القومية.. فهو يجاور ثلاث دول كبرى، لها تاريخها و حضارتها، مثلما لها اهدافها و مطامعها في المنطقة. قالايرانيون من الشرق، يصرون على ان الشعب الكردي جزء من الامة الايرانية، مثلما يرى الاتراك ان كردستان العراق امتداد لهضبة الانضول التركية، فيما يرى العرب الذين يحيطون بالشعب الكردي من الجنوب و الغرب، انهم جزء من الامة العربية، و ان ارضهم امتداد للوطن العربي.

و نظراً لهذه الخصائص الجغرافية لكردستان العراق، فقد سعت الحكومات العراقية بعد الحاق ولاية الموصل بها، الى تنفيذ برامج تهدف الى ترقيق الوجود الكردي من جهة، و تحجيم حركته التحررية من جهة اخرى. فكانت (سياسة التعريب) من اهم تلك البرامج، و التي اتخذت ثلاث محاور رئيسية هي: محور الموصل، محور كركوك، و محور الكرد الفيلين.

واتخذت سياسة التعريب هذه، اتجاهات خطيرة، خلال النصف الثاني من القرن الماضي. ولاسيما في المحافظات ذات التنوع القومي مثل: محافظات نينوى، كركوك، صلاح الدين، و ديالى.. تمثلت في حملات التهجير و الترحيل و تسفير الكرد الفيلين الى خارج الوطن، عمليات الانفال، و استخدام الاسلحة الثقيلة و المحرمة دولياً، في حملات التطهير العرقي لسكان المنطقة، و كان من نتائج ذلك:

1- الانخفاض المستمر للسكان الكرد في تلك المحافظات، لصالح السكان العرب اللذين جاءت بهم الحكومات العراقية من محافظات وسط و جنوب العراق.

2- ازالة السمات و الخصائص القومية للسكان الكردي تلك المحافظات، و استبدالها بالخصائص و السمات العربية.

و تأسيسا على ذلك، اصبحت المواقع الكردية في تلك المحافظات تشكل ابرز المشكلات الخلافية بين القيادات الكردية المفاوضة، و الحكومات العراقية حتى سنة (1970) حيث توصل الطرفان الى اتفاقية اذار، التي اعترف خلالها النظام العراقي، بحق الشعب الكردي في اقامة ادارة ذاتية لهم، على وطنهم (كردستان العراق). و بهدف ترسيم حدود منطقة كردستان، تم الاتفاق على قيام تعداد شامل للسكان في العام نفسه، لتحديد عائدية (المناطق المختلف) عليها في محافظات (نينوى، كركوك، و ديالى). الا ان تأجيل التعداد حال دون تحقيق ذلك.

وبعد سقوط النظام البائد سنة (2003)، تم الاعتراف باقليم كردستان العراق بالحدود التي كان عليها قبل السقوط، اما الوحدات الادارية للمحافظات الاخرى كـ(نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى)، فقد خصصت لها المادة (58) من قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004، ثم المادة (140) من دستور العراق لسنة 2005، لايجاد حل عادل و نهائي لتحديد اقليم كردستان العراق، وقد عرفت بـ(المناطق المتنازع عليها).

المناطق المتنازع عليها: لم يكن مصطلح (المناطق المتنازع عليها)، جديدا في ادبيات السياسية العراقية او الدولية.. سواء ما يتعلق بترسيم الحدود بين الدول او الاقاليم، او في استثمار الموارد المشتركة، او المواقع ذات الاهمية الستراتيجية بين دول الجوار. فثمة مناطق لاتزال متنازع عليها بين الهند و الباكستان و بين الهند و الصين، و بين الفلسطين و اسرائيل و بين السودان و جنوبية، و كذلك بين المغرب و دولة الصحراء الغربية.. و هي تعني في كلل الاجوال، وجود (اراض) يدور حولها خلاف في عائدتيها لاي من الاطراف المعنية.

وفي ضوء الخلافات التي تصاعدت بعد الحرب العالمية الاولى بين البريطانيين و الأتراك حول عائدية ولاية الموصل، ظهر مصطلح (الاراضي المتنازع عليها) في التقرير المقدم من لجنة عصبة الامم لحل مشكلة الولاية سنة 1924. وفي اتفاقية اذار سنة 1970، عاد هذا المصطلح ليأخذ دوره فيها، ثم في سنتي 2004 و 2005 كما ذكرنا مما يعني اهمية و خطورة هذه المناطق، و صعوبة الوصول الى اتفاق حاسم حول عائدتيها لاي من طرفي النزاع: حكومة الاقليم و الحكومة العراقية.

ولاشك في ان ثمة عوامل تقف وراء اصرار طرفي النزاع على عائدية هذه المناطق اليها، و تحول دون الوصول الى اتفاقية حاسم و نهائي حولها هي:

1- الموقع الجغرافي: تمتد المناطق المتنازع عليها من قضاء سنجار المجاور للحدود العراقية-السورية في الشمال الغربي، الى قضاء بدرة في محافظة واسط المجاور للحدود العراقية-الايرانية في الجنوب الشرقي. وهي بذلك تمثل جسراً يربط جمهورية سوريا بالجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة، و بين العراق و اوروبا عبر اقليم كردستان و تركيا من جهة اخرى. مما يعكس الاهمية الاستراتيجية لهذا الموقع الجغرافي.

2- الاهمية الاقتصادية: حيث تقوم هذه المناطق على حوض نفطي، يعد الاهم من نوعيه في العالم من حيث الاحتياطي. بالاضافة الى اهميتها الزراعية و التجارية.

3- الاهمية الاثنوغرافية: وتمثل هذه المناطق، متحفاً اثنوغرافيا فريداً من نوعه، فعلى ارضها تعيش امم و شعوب، لاتجد لها مثيلا في اية بقعة في العالم، سواء على المستوى القومي او الديني او الطائفي.

4- الاهمية التاريخية: ان المناطق (المتنازع عليها) على الرغم مما تعرضت له من حملات الترحيل و التهجير، و عمليات الانفال، و زرعها بالاسر و ابناء العشائر العربية على مدى القرن الماضي، الا ان معظم وحداتها الادارية لاتزال تحتفظ بخصائصها القومية، و يمثل السكان الكرد غالبية سكانها لاسيما بعد عمليات التطبيع للفترة بعد سنة 2003.

استنتاجات الدراسة:

1- كان للموقع الجغرافي لكردستان العراق، دوره في التنوع القومي لسكانها. مثلما كانت للخصائص الجغرافية من خصوبة الارض و وفرة المياه و ملائمة المناخ، اهميتها في جعلها مراكز لاستقرار الجماعات الوافدة اليها او الغازية لها مما اكسبها طابع التنوع القومي و الديني و الطائفي.

2- ان تضر من الارض و ارتفاع الجبال، ساهما في ايجاد مواقع خصبته و ملاحى للجماعات المستضعفة او المهددة، في الحفاظ على وجودها و تراثها و حضارتها.

3- على الرغن من استمرار سياسة التعريب و تغيير الطابع القومي لسكان العديد من الوحدات الادارية، لاسيما في المحافظات ذات التنوع القومي، الا ان الثقل السكاني و الخصائص القومية لازالت قائمة في غالبية تلك الوحدات.

4- ان تركيز سياسة التعريب في مثل تلك الوحدات، ادت الى ظهور، ما سمى بـ(المناطق المتنازع عليها)، بسبب اختلاف الاطراف المعنية في عائدية مثل تلك المناطق اليها نظراً لاهميتها الستراتيجية لتلك الاطراف.

5- مالم تحل مشكلة المناطق المتنازع، فانه من غير الممكن، الوصول الى تحديد للوطن الكردي في العراق.

حدود كردستان العراق
بين حقائق التاريخ والواقع الجغرافي

المقدمة:

ظهر مصطلح "كردستان العراق، بعد قيام الدولة العراقية، والحاق ولاية الموصل بها سنة 1925، وهو يعني "موطن الكرد" في العراق. ومع ان تحديد هذا الوطن لايعد مشكلة في محوره الشمالي مع تركيا، وفي محوره الشرقي مع ايران، الا ان حدوده الجنوبيه، والجنوبيه الغربيه،لاتزال تمثل ابرز المشكلات المعقدة بين الحكومات العراقية، والقيادات الكردية في العراق.

واذا استقرئنا التاريخ الحضاري والسياسي للدولة الاسلامية، نجد ان العراق الحالي كان يتمثل في الاقاليم الثلاث التالية (1):

1- اقليم السواد: ويضم الاراضي المنسبطة في الوسط والجنوب.
2- اقليم الجزيرة: ويشمل المناطق الغربية من العراق.
3- اقليم الجبال: ويطلق على الاراضي المرتفعة حتى همدان.

وهذا يعنى ان حدود (العراق) يومذاك، كانت لاتتجاوز، السهول والاراضي المنسبطه بين نهري دجلة والفرات. ومن المعروف، ان مصطلح (العراق) يعني (الاراضي المنبسطة) ، حيث (تخلومن جبال تعلو، واودوية تنخفض)،كما ورد في (الاحكام السلطانية) للماوردى(2). مثلما اشار الى ذلك ايضاً، الجغرافيون والرحالة العرب والمسلمون، ومنهم: المسعودي، الاصطخري، المقدسي، والقلقشندي (3).

وفي ظل التشكيلات الادارية العثمانية،كان العراق، يتمثل بولايتى بغداد والبصره. والممثله لاقليم (السواد) المذكور اعلاه، قبل ان تلحق به ولاية الموصل،

ولذلك فان تقرير لجنة (عصبة الامم) لحل مشكله (ولاية الموصل) سنة 1924، بين الاتراك والبريطانين، كان قد ميّز ثلاث اقاليم في العراق وهي(4):

1- اقليم العراق :
2- اقليم الجزيرة :
3- اقليم كردستان :

واضاف (التقرير) : ان حدود العراق تمتد شمالا الى تكريت على نهر دجلة، وهيت على نهر الفرات. وهذا يعنى ان اقليم كردستان، يمتد الى الشمال من مرتفعات حمرين- مكحول (5).الى جانب ذلك، فان الجغرافين، يقسمون العراق الى ثلاثه اقاليم طبيعية(6) هي:

1- المنطقة الجبلية.
2- الهضبة الغربية
3- السهل الرسوبي

وهذا يعني ان السلطات الادراية في الدولة الاسلامية، كانت قد اخذت (بنظر الاعتبار)، الخصائص الجغرافية للمنطقة، عند ترسيم حدودها الادراية. وقد اكد معظم الجغرافين(7)، على ان مرتفعات حمرين-مكحول وامتدادها باتجاه مرتفعات سنجار هي خط التقسيم بين المنطقة الجبلية من جهة ومنطقتى الهضبة الغربية والسهل الرسوبي من جهة اخرى. انظر خريطة(1).

خارطة رقم (1)

ويعود تاريخ الاستيطان البشري في كردستان العراق، الى حقب سبقت ظهور الانسان الحديث. فقد وجدت الجماعات البشرية القديمة، مواقع مناسبة لها عند قدمات المرتفعات أو على السهول الجبلية، او بالقرب من موارد المياه للعيش والاستقرار.. وتعد قرية (جَرمو) الواقعه بين كركوك والسليمانيه نموذجا لقدم استيطان الانسان في هذه المنطقة، حيث كشفت التنقيبات الاثارية على وجود لقي وادوات حجرية تشير الى قيام الزراعة فيها منذ اكثر من ستة آلاف سنة قبل الميلاد (8).

لقد قّدر للشعب الكردي، ان تجاوره دول ثلاث، لكل منها تراثها وحضارتها واطماعها التاريخية في المنطقة. ففي الشرق، تمتد انظار الايرانيين الى كردستان على

انها اجزاء من ارث الحضارة الايرانية، ويحسبها (الاتراك) من الشمال على انها امتداد للانضول التركية، فيما يحيط بهم العرب من الجنوب والغرب، ويعتبرونهم جزء من الحَضارة العربية، وارضهم امتداداً للوطن العربي !!

كردستان العراق : وفي ظل اتفاقية (سايكس بيكو) سنة 1916، تقرر تجزءة، منطقة الشرق الاوسط، بين دول الحلفاء، فكان العراق والاردن من نصيب البريطانيين، فيما استحوذ الفرنسيون على سوريا ولبنان و ولاية الموصل. مما يؤكد ان العراق كان يتمثل فقط بولايتى بغداد والبصرة، دون الموصل. بيد ان الاطماع البريطانيه في نفط ولاية الموصل، من جهة، والسعي لتحقيق التوازن الطائفي في العراق الجديد من جهة اخرى. دفعا البريطانيين الى ضم ولاية الموصل الى العراق. وهكذا كتب على الشعب الكردي ان يتوزع على تركيا، وسوريا والعراق، بالاضافة الى ايران.

وتمثل ردود فعل الشعب الكردي في العراق على ذلك، في الثورات الشعبية وفي الانتفاضات المسلحة، والتي استمرت على امتداد القرن الماضي... ولم تنفع كل المفاوضات التي جرت بين الحكومات العراقية وممثلي الحركة التحررية الكردية والاتفاقات التي أبرمت، في الوصول الى حلول نهائية للقضية الكردية في العراق حتى سنة (1970)، حيث تم الاقرار ولأول مرة من قبل الحكومة العراقية الحكم الذاتي للشعب الكردي و بـ (منطقة كردستان) كوطن قومي للكرد في العراق. وتمثلت (منطقة كردستان للحكم الذاتي) . بمحافظات: دهوك، اربيل، السليمانية انظر خريطة (3) على ان تلحق بها الوحدات الادارية الاخرى التي اكثرية سكانها من الكرد، وذلك في ضوء التعداد السكاني الذي كان مقررا اجراؤه في العام نفسه. وقد نص قرار مجلس قيادة الثورة في 24/ايلول سنة 1970 على ((اعادة تخطيط الحدود، داخل الوحدة الادارية او الوحدات الادارية المجاورة، بما يضمن تجمع ابناء كل قومية في وحدة او وحدات ادارية))، الا ان تاجيل التعداد، حال دون تنفيذ ذلك.

وبقى الوطن الكردي في العراق، موزعاً بين الوحدات الادارية في محافظات: دهوك ، اربيل، السليمانيه،كركوك، نينوى وديالى وصلاح الدين وفي محافظة واسط،

حتى اذار سنة 1991، حيث استطاع الشعب الكردي، ان يؤسس له كيانا سياسياً وبرلمان منتخباً، لكن على مساحة من الارض التي انسحبت منها الحكومة العراقية الى الخَط الذي عرف بـ (الخط الاخضر)، والذي يمثل منذ تلك الفترة وحتى اليوم (اقليم كردستان العراق)، ابتداءً من قرية (فيشخابور) عند الحدود العراقية- السورية والى شمال مدينة خانقين عند الحدود العراقية- الايرانية . ويضم هذا الاقليم الوحدات الادارية التالية، لاحظ الخريطة (2) :

1- محافظة دهوك بالاضافة الى قضاء عَقرة.
2- محافظة اربيل عدا قضاء مخمور.
3- محافظة السليمانية بما في ذلك، قضائي جمجمال، كلار.
4- ناحيتى ميدان وقوره تو في قضاء خانقين.
5- قضاء كفري.

خارطة رقم (2)

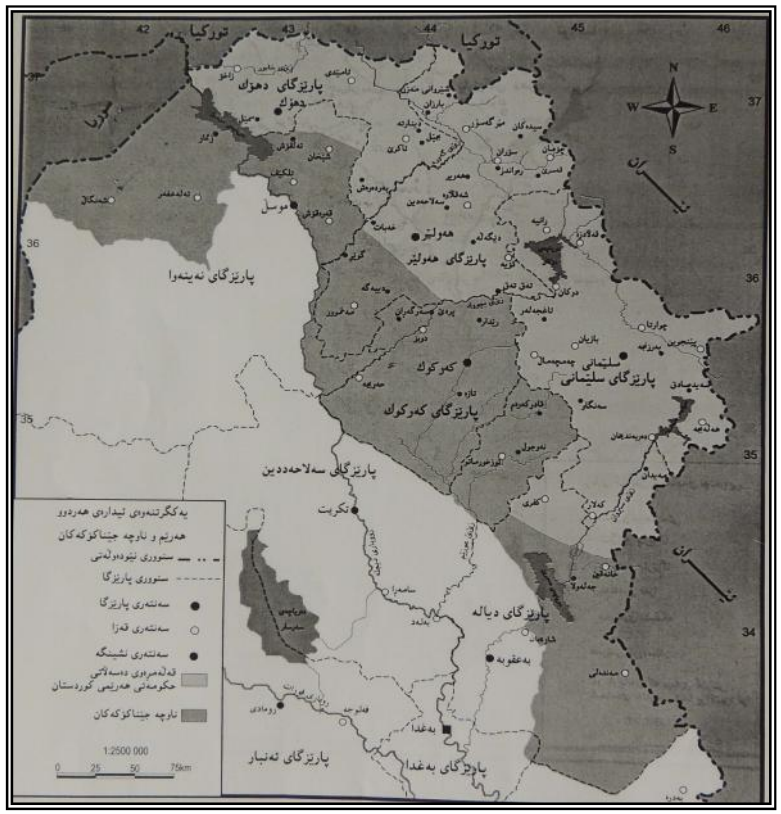

تبلغ مساحة هذه الوحدات (42472) كم2 ، وتمثل٪51,9 من مساحة الاقليم وتضم (مايقرب من 63)٪ من مجموع سكانه جدول (1) وبينما اعتمدت هذه الوحدات الادارية دستورياً وقانونياً لتكون بمجموعها اقليم كردستان العراق، فان بقية الوحدات الادارية التي تطالب بها حكومة الاقليم، أعتبرت (مناطق متنازع عليها)

في ضوء المادة (58) من قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية لسنة2004، والمادة (140) من دستور العراق الدائم لسنة (20005) (*).

ظهور المناطق متنازع عليها: منذ ان تخلى البريطانيون عن وعودهم للشعب الكردي في اقامة (كردستان مستقلة)، وما تبع ذلك من تجزءة الوطن الكردي بين دول المنطقة، والحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية الجديدة،.. لم ينعم

هذا الشعب بالامن والاستقرار، في ظل تصاعد حدة الصراع مع الحكومات العراقية، واستمرار الحملات العسكرية على ارضه.. حتى اضطرت قياداته اللجوء الى الاتحاد السوفيتى سنة1947.

وبعد ثورة تموز 1958، واعلان النظام الجمهوري في العراق، عادت القيادة الكردية الى الوطن، لتساهم في بناء العراق الجديد.. الا ان التوتر سرعان ماعاد الى العلاقات مع تلك القيادة، وليعود الجيش الى كردستان ليحرق القرى ويدمر الارض، ويشرد المواطنين، وذلك على مدى ثلاث عقود.

لقد تبنت الحكومات العراقية، برامج، وخطط، تعمل على تغيير التكوين القومي لسكان المنطقة الكردية لصالح العرب، عُرفت بسياسة (التعريب)، بهدف التحكم بها والسيطرة عليها و وأد الحركة الكردية فيها تماماً.. وقد اتخذ ت سياسة التعريب هذه، ثلاث محاور رئيسة هي، انظر خريطة (3).

جدول رقم (1)

اقليم كردستان العراق بموجب دستور سنة2005

الوحدة الإدارية	المساحة (كم2)	السكان(2005)
محافظة دهوك + قضاء عقرة	9382	483106
محافظة أربيل عدا قضاء مخمور	12315	1.369.524
محافظة السليمانية + قضاء جمجمال وكلار	17023	1.773.600
قضاء كفري	2236	47555
شمال مدينة خانقين	1516	--
المجموع	42472	10.673.285

1- محور (الجزيرة) غرب مدينة الموصل.

2- محور محافظة كركوك.

3- محور (الكرد الفيلين) شرق مدينة بغداد.

1- **محور الجزيرة :** سعت الحكومات العراقية منذ وقت مبكر على تاسيس الدولة العراقية الى بناء المئات من القرى في المثلث الممتد بين سنجار- الحضر-تلعفر لتوطين الآلاف من سكان العشائر العربية المتنقلة في المنطقة شمال نهر الفرات، وتوفير المستلزمات الضرورية لاستقرارهم، بهدف تغليب العنصر العربي في محافظة الموصل. وكان من نتائج تلك السياسة ظهور العديد من الوحدات الادارية التي يغلب عليها السكان العرب من بينها: مركز قضاء الحضر ونواحي (ربيعة، التَل،القيروان، القحطانية، ومركز قضاء البعاج .كما اقتطعت الاقضية الكردية من المحافظة: وهي أقضية دهوك، زاخو، العمادية،وعقرة، والتي تشكلت منها محافظة دهوك سنة 1969. مثلما الحق قبل ذلك قضاء الزيبار بمحافظة اربيل بهدف ترقيق الوجود الكردي في هذا المحور (انظر خريطة رقم-4).

خارطة رقم (3)

2- **محور كركوك:** وفي ضوء سياسة التعريب في هذا المحور، جرى تنفيذ العديد من المشاريع الاروائية ايضاً للآلاف من ابناء العشائر العربية الرحالة لتوطينها في المحافظة، ومنها مشروع الحويجة، ومشروع ري صدام.. ولاسيما في الحزام الممتد من قضية الحويجة الى قرتبه، ما ادى الى تحويل ناحية الحويجة الى قضاء واستحداث نواح يغلب عليها السكان العرب منها: العباسي، الرياض، الرشاد، فيما تم استقطاع الوحدات الادارية الكردية من محافظة كركوك، والحاقها بالمحافظات المجاورة، مثل اقضية جمجمال، كلار، كفري وقضاء دوزخورماتو مما ادى الى تغيير شامل في التكوين القومي لسكان المحافظة.

3- محور الكرد الفيليين : ينتشر الكرد الفيليون في العراق على رقعة تمتد من شرق مدينة بغداد باتجاه الحدود العراقيه- الايرانيه في محافظات ديالى، واسط، وميسان.. ولان هذه المناطق تتميز بموقع (ستراتيجي)، حيث تتقعر عندها تلك الحدود، وتقترب كثيراً من العاصمة العراقية (بغداد)، لذلك، سعت الحكومات العراقيه منذ الثلاثينات من القرن الماضي، الى تجريدها من سكانها واستبدالهم بالعَرب. وكانت حملات (التسفير) التي طالت العشرات من القرى والقصبات في المحافظات المذكورة، من ابرز مؤشرات ذلك. وقد نُقل في ضوء حملات التسفير الآلاف من الكرد الفيلين الى الجانب الاخر من الحدود (ايران) !

وشهد النصف الثاني من القرن الماضي اوسع حملات التعريب على امتداد المحاور الثلاث المذكورة، لاسيما بعد تطبيق اتفاقية الجزائر لسنة1975 بين العراق وايران، حيث تم تجريد المناطق الحدودية من سكانها بعمق تجاوز في بعض المواقع (30) كم داخل العراق، ونقلهم الى معسكرات أعدت لهم في محافظات الوسط والجنوب، كما تم تجميع الآلاف من المواطنين الكرد الاخرين في (مجمعات) أقيمت بالقرب من المدن الرئيسة، وعلى امتداد الطرق العامة، ليسهل للحكومة الاشراف عليها والتحكم فيها. وكانت عمليات الانفال للفترة بين(شباط 1988 ولغاية ايلول) من العام نفسه،هي الاكثر دموية في تاريخ العراق المعاصر، وشملت اكثر من (180) الف من الاطفال والشيوخ والنساء.. الذين تم دفنهم في مقابر جماعية في صحاري العراق الجنوبية والغربية.

في ظل تداعيات الحرب العراقيه- الايرانيه(1980-1988)، واستمرار حملات التهجير والتسفير.. الغيت العديد من الوحدات الادارية: ففي محافظة دهوك الغيت: الدوسكي، نيروريكان، بروارى بالا،الكلي، رزكارى، وناحية السلفانى، وفي محافظة اربيل الغيت نواحي: كنديناوه، طقطق، شورش، ديانا،برادوست، ميركه سور، خوشناو، قوشتثة، وحاجي عمران.. اما في محافظة السليمانيه، فقد تم الغاء نواحي:

سرجنار، سيروان، خورمال، بياره،كرمك، سيوه يل، ماوه ت،سروجك، هيرو، بنكرد، سورداش، ضناران، بيباز، تيلاكو، اغجلر، سنكاو.. كما

خارطة رقم (4)

حولت العديد من الاقضية الى نواحي منها : بنجوين، حلبجة،شهر بازار، الزيبار، كويسنجق، رواندز، وجومان، انظر الجدول رقم (2).

في ضوء، المتغيرات آنفة الذكر، اخذت العديد من الوحدات الادارية في كردستان العراق، تفقد خصائصها القومية، سواء بالنسبة للارض او للانسان.. ولاسيما في المحافظات ذات التنوع الاثنوغر افي مثل محافظات: نينوى، كركوك، ديالى، وصلاح الدين،.. الامر الذي ادى الى تعقيد الحلول المطروحة للقضية الكردية بين الحكومات العراقية والقيادات الكردية، وذلك حول عائديه مثل تلك الوحدات، والتي اخذت فيما بعد مصطلح" المناطق المتنازع عليها"والتي تمثل نحو نصف مجموع مساحة اقليم كردستان العراق، ومايزيد على 37٪ من سكانه.راجع خريطة(2).

جدول رقم (2)

التغير في الوحدات الادارية (1985- 1987) في عدد من المحافظات(9)

المحافظة	عدد الوحدات (1985)	عدد الوحدات (1987)
دهوك	15	8
نينوى	34	16
اربيل	24	14
السليمانيه	31	19
كركوك	14	7

المناطق المتنازع عليها: المشكلة والحلول : سبقت الاشارة الى ان مناطق واسعة من كردستان العراق، تعرضت لتغيير في تكوينها القومي في ضوء سياسة (التعريب) التي امتدت طوال القرن الماضي، مما نتج عنه تغيير شامل تسبب في فقدان الخصائص القومية للعديد من الوحدات الادارية. واصبحت بالتالي، مثار نزاع حول عائديتها الى كردستان العراق. ولعل من بين اهم الاسباب التي دفعت بالحكومات العراقيه، تطبيق تلك السياسة في المناطق المذكوره هي(انظر جدول رقم -3):

1- الموقع الجغرافي: تتوزع المناطق (المتنازع عليها) على محافظات نينوى، صلاح لدين، كركوك، اربيل، وديالى ومحافظة واسط، وبالتالي فهي تمثل جسراً يربط سوريا بجمهورية ايران الاسلامية. واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار،

جدول رقم (3)

مساحة وسكان المناطق المتنازع عليها

المحافظة	الوحدة الإدارية	المساحةكم2	النفوس (2005)
نينوى	قضاء الحمدانية	1155	134,227
-	قضاء تلكيق	1244	178,179
-	قضاء الشيخان	1333	046,206
-	قضاء تلعفر	4453	358,155
-	قضاء سنجار	2928	221,318
أربيل	قضاء مخمور	2759	071,400
صلاح الدين	دوزخورماتو	2316	149,214
كركوك	المحافظة	9679	098’870
ديالى	قضاء خانقين	9792	125984
	ناحيتا مندلى وقزانية	-	-
واسط	قضاء بدره	3650	21125
المجموع		39309	2,175,906

التقعّر الحدودي عند الحدود العراقيه- الايرانيه بين مدينتي خانقين ومندلى باتجاه مدينة بغداد بحيث لاتزيد المسافة بينهما على (150) كم، فان الاهمية الجيوستراتيجية لهذه المناطق، تعد غاية في الخطورة.

2- الاهمية الاقتصادية : توكد الدراسات الجيولوجية، على ان هذه المناطق تقوم على حوض نفطي، يعد الاكثر اهمية من حيث الاحتياطي على مستوى العالم، وقد بدأ العراق منذ ثلاثينات القرن الماضي بتصدير النفط من آبار هذه المناطق، اول مرة. الأمر الذي يفسّر حرص الحكومات العراقية في الاحتفاظ بها، واعتبارها خطوطا حمراء لايجوز تجاوزها.

3- الاهمية الاثنوغرافية: تمثل المناطق (المتنازع عليها) وسطاً، تلتقي عنده القوميات والطوائف والاديان.. فهي تجمع بين الكرد والتركمان والعرب والكلدان والاشورين.. مثلما تضم المسلمين والمسيحين والازيدين والشبك.. ولاشك فان مثل هذا التنوع الاثني للسكان، يعكس اهمية المناطق على المستويين الداخلي والاقليمي، فضلاً على المستوى الدولي.

وتاسيساً على ذلك، استمرت الخلافات بين الحكومات العراقية والقيادات الكردية، حول تحديد المنطقة الكردية في العراق. ففي سنة (1970) توصل الطرفان الى منح الشعب الكردي(حكماً ذاتياً) ، لكن الخلافات حول عائدية هذه المناطق، دفعت الطرفين الابتداء بمحافظات (دهوك، اربيل والسليمانيه) على ان يجرى احصاء للسكان في نفس العام، ليحدد مصير بقيه المناطق، الا ان تاجيل التعداد، حال دون ذلك كما ذكرنا سابقاَ.

وبعد انهيار النظام العراقي سنة(2003)، حاولت الاطراف التى تولت ادارة البلاد، الوصول مع القيادات الكردية الى حل (عادل) و (نهائي) لترسيم حدود اقليم كردستان العراق. فكانت المادة(58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، اول خطوة في هذا الاتجاه، على اساس تطبيع الاوضاع في (المناطق المتنازع عليها)، واجراء تعداد للسكان، تمهيداً لاستفتاء سكانها حول الجهة التي يرغبون الانضمام اليها. وقد تم ترحيل هذه المادة الى الدستور العراقي لسنة(2005) في المادة (140)، والتي وضعت سقفاَ زمنيّاً للمراحل الثلاث التي وردت في المادة (58)، لا يتجاوز نهاية سنة(2007).

الا ان عدم قناعة الاطراف المعنيه بتنفيذ المادة الدستورية المذكورة حال دون الانتقال من المرحلة الاولى(التطبيع) الى مرحلة التعداد، والتي تعد جسراً لابد منه للوصول الى المرحلة الاخيرة وهي مرحلة الاستفتاء.

لذلك سعت الحكومة العراقية ومنذ سنة(2007)، والذي كان مقرراً ان يتم اجراء التعداد العام للسكان في العراق قانونياً- حيث يجرى كل عشر سنوات- ودستوريا، كما نصت عليه المادة (140)- الى تاجيله سنة بعد اخرى حتى تقرر أخيراً تاجيله الى " اشعار آخر" ! .

ان عدم قناعة الحكومة العراقية، في اجراء التعداد العام للسكان، يتأتى اساساً في انه سيكشف الوزن الحقيقي للسكان الكرد في العراق، من جهة، وسيعمل على ترسيم الحدود الاقليمية لكردستان العراق من جهة اخرى، وهو خط (احمر) بنظر تلك الحكومة، والحكومات السابقة تتحاشي الحديث عنه، او العمل على تنفيذه، لانه سيؤدي الى (توسيع) رقعة اقليم كردستان باتجاه المحافظات المجاوره ذات الاهمية الستراتيجية، وهي (نينوى، كركوك، صلاح الدين،ديالى،و واسط).. والتي تضم (المناطق المتنازع عليها)، الامر الذي تسَبب في تعقيد القضية الكردية في العراق مثلما حال دون ترسيم الحدود الادارية لاقليم كردستان العراق،من جانب اخر، فان استمرار هذه الخلافات، ادى الى خلق مراكز توتر وعدم استقرار في (المناطق المتنازع عليها)، بما تنعكس نتائجها مستقبلاً، ليس على صعيد العراق، حسب، بل ومنطقة الشرق الاوسط بصورة عامة.

المقترحـات :

في ضوء ماجاء في هذه الدراسة، وبهدف المساهمة في الوصول الى حلول تمثل جسوراً تلتقي عندها، الاطراف المعينة بالنزاع حول ترسيم حدود اقليم كردستان العراق(الحكومة الاتحادية، وحكومة اقليم كردستان) نقترح:

1- اعادة رسم الخريطة الادارية للعراق، الى اقاليم فدرالية ثلاث، تاخذ بنظر الاعتبار الحقائق التاريخية والخصائص الجغرافية للوحدات الادارية، وهذه الاقاليم- عدا مدينة بغداد- هي: اقليم كردستان، اقليم الوسط، واقليم الجنوب.

2- اعتماد الوحدات الاداريّه في عملية تشكيل الخريطة الادارية الجديدة، وآلأخذ باراء المواطنين في المناطق المختلف عليها، وكما ورد في المادة (140) الدستورية.

ان ترجمة مثل هذا المشروع، مع توفر القناعات لدى الاطراف المعينة، سيخدم أمن واستقرار البلاد، ويعمل على الحفاظ على وحدة تربته، وفي تطوره وازدهاره.

هوامش الدراسة

(1) طه الهاشمي، المفصل في جغرافية العراق، مطبعة السلام، بغداد، 1930، ص 547.

(2) محمد حبيب الماوردي، الاحكام السلطانية، مطبعة الوطن، القاهرة،1298هـ، ص164.

(3) انظر توفيق اليوزبكي، الاوضاع الحضارية للموصل، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الثاني، الموصل، 1992،ص 379.

(4) تقرير لجنة عصبة الامم، (مسألة الحدود بين تركيا والعراق)، مطبعة الحكومة، بغداد، 1924، ص25.

(5) المصدر نفسه، ص.30.

(6) كوردن هستد، الاسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة محمد جاسم الخلف، بغداد، 1948،ص24، وايضاً: محمد حامد الطائي، تحديد اقسام سطح العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، م5،1969، بغداد،ص32.

(7) انظر خليل اسماعيل محمد، القضية الكردية في العراق، حدود ام وجود، مطبعة اربيل،ص102.

(8) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضار ات القديمة، القسم الاول، بغداد، 1955،ص190.

(*) تنص المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية على

أ- قيام الحكومة العراقية الانتقالية بتطبيع الاوضافديع في المناطق المختلف عليها في: عودة المهاجرين اليها، واعادة الوافدين الى المحافظات التي قدموا منها.

ب- معالجة التغيرات التي جرت في الحدود الادارية.

ج- تسوية الاراضي المتنازع عليها لحين استكمال الاجراءت اعلاه واجراء احصاء سكاني اخذا بنظر الاعتبار ارادة سكان تلك الاراضي.

وتنص المادة (140) من دستور العراق الدائم:

اولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال متطلبات المادة (58).

ثانياً: تتولى السلطة التنفيذية انجاز مراحل (التطبيع، الاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد آراء مواطنيها في مدة اقصاها 2007/12/31.

(9) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنتي 1985، 1987، مطبعة الجهاز، بغداد.

اتفاقية اذار (1970): تاريخ يتجدد

شهد العراقيون في خمسينات القرن الماضي، و ما بعدها، تحولات سياسية و اقتصادية و اجتماعية شاملة على اثر ثورة تموز سنة 1958، و اعلان النظام الجمهوري في البلاد، و كان لها انعكاسات (ايجابية) على حركة الثورة الكردية، التي كنت و حتى ذلك الحين تعاني فراغاً في القيادة السياسية، و ضعفا في الاداء الحزبي و القاعدة الجماهيرية.

و لعل ما تضمنه الدستور المؤقت للجمهورية العراقية لسنة (1958)، ما يؤكد هذه الحقيقة، حيث ورد في المادة الثالثة منه: (ان العرب و الاكراد شركاء في هذا الوطن، و يقر هذا الدستور حقوقهم القومية) وهو يعني بالنتيجة، ان الشعبين العربي و الكردي في البلاد، يتقاسمان السلطات الشريعية و التنفيذية و القضائية. ولذلك شهدت كردستان العراق، تحولات جذرية على مستوى القيادة و الجماهير، باتجاه تنظيم صفوفها، و رسم البرامج لاعادة و تطوير مؤسساتها السياسية و الاقتصادية و الامنية لاسيما بعد عودة قادتها الى ارض الوطن، ضمن استقبال جماهيري لم يعهده العراقيون من قبل.

الا ان مسلسل الاحداث السياسية في العراق سرعان ما أتخذ مساراً آخر في ظل الصراعات التي امتدت من القادة السياسين الى اوساط الجماهير، و مانتج عنها من متغيرات اطاحت بمبادي الثورة، و بدستورها المؤقت قبل ان يستطيع الثوار، استكمال مقومات المؤسسات السياسية او الاقتصادية او الأمنية. و كانت كردستان ابرز الساحات التي شهدت تداعيات تلك الاحداث.

و عادت الحرب الى كردستان، و زحف الجيش العراقي من جديد، ليدمر القرى و يحرق المزارع و الحقول، و اضطر الشعب الكردي ان يدافع عن نفسه و عن ارضه و وطنه. ولم تقف محرقة الموت بعد انقلاب البعث سنة 1963 ثم انقلاب تشرين في العام نفسه و كذلك انقلاب تموز سنة 1968، و حتى سنة 1970، حين اضطرت السلطات العراقية عقد اتفاقية اذار سنة 1970 مع القيادة الكردية.

و تعد اتفاقية اذار، مرحلة متميزة في مسيرة ثورة ايلول، ليس لان الثورة فرضت هذه الاتفاقية على الحكومة العراقية فحسب، بل ولانها انجزت جزءً كبيرا من حقوق الشعب الكردي في العراق، و في المقدمة منها، اعتراف الحكومة و لاول مرة بكردستان كوطن قومي لهذا الشعب، و ذلك في ظل شعار ثورة ايلول ((الديمقراطية للعراق و الحكم الذاتي لكردستان العراق)). مثلما جاء في الاتفاقية ((توحيد المحافظات و الوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية)) بعد اجراء تعداد للسكان يقرر مصير الوحدات الادارية المختلف عليها ليصار الى ترسيم منطقة كردستان العراق.

وكما كان متوقعا، فقد اخذت الحكومة العراقية، تتراجع في التزاماتها تجاه الاتفاقية و وضع العراقيل امام تنفيذ بنودها، و افتعال الازمات لتحقيق ذلك، على أمل تقوية مؤسساتها الامنية و العسكرية و الاقتصادية، لبدء مرحلة جديدة للحرب ضد الشعب الكردي من جديد.

و تحقيقا لذلك، و بهدف الحيلولة دون تنفيذ البنود الاساسية في اتفاقية اذار ولاسيما تقرير مصير الوحدات الادارية خارج (منطقة الحكم الذاتي)، و الذي سيرسم بالنتجة الحدود الادارية النهائية للحكم الذاتي لكردستان العراق، تم تأجيل اجراء التعداد السكاني الذي كان مقررا في نفس السنة (1970)!، كما تم رفض مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد حبيب كريم) لمنصب نائب رئيس الجمهورية بالاضافة الى مسلسل الاغتيالات لقادة الحركة الكردية، و محاولات اغتيال الرئيس مصطفى البارزاني نفسه.

ان من سيتقرأ تاريخ العلاقات بين قيادة الحركة الكردية و الحكومات العراقية، يصل الى قناعة تامة في ان كل الاتفاقات التى أبرمت بين الطرفين خلال القرن الماضي و في المقدمة منها اتفاقية اذار سنة 1970، لم تكن بدوافع تعكس قناعة الحكومات العراقية بمشروعية المطالب الكردية، في حقوقهم القومية.. فالوطن الكردي في نظرهم جزء من الوطن العربي، و الشعب الكردي في العراق جزء من الامة العربية، و بالتالي فأي تحديد هذا الوطن، هو خط احمر لايجوز الحديث حوله.

وبعد زوال النظام الدكتاتوري سنة 2003، استبشر الشعب الكردي بالواقع الجديد في العراق، و سعي جنبا الى جنب مع الشعب العربي في البلاد لاعادة اعمارها، سواء على صعيد الارض او الانسان.. و مع ما تحقق و يتحقق الان من تطورات في مسيرة القضية الكردية، فانه يقوم اساساً على (الامر الواقع) الذي بلغته تلك المسيرة، و ليس على اساس القناعات الفعلية لـ(أولى الامر) في العراق! فلازال الشعب الكردي ينتظران يصل القائمون على حكم العراق الى قناعة حقيقية بمشروعية حقوقهم القومية.. مثلما ينتظر تسوية مشكلاته معهم، ولاسيما تنفيذ المادة و (140) اقرار مشروع قانون النفط و الغاز، و اجراء التعداد العام للسكان. و حتى يحين ذلك الموعد.. ينبغي على القيادة الكردية، ان تعيد قراءة التاريخ بكل تفاصيلة و صفحاته المشرقة منها و المظلمة.. لتجتاز هذه المرحلة التاريخية من مسيرة الثورة الكردية، و هي اكثر مراساً و اشد قوة و تجنب الشعب الكردي المزيد من الدماء و التشرد و الحرمان.

في ذكرى اتفاقية الجزائر

دعوة الى
قراءة التاريخ من جديد

يمثل التاريخ، في كل زمان، (السجل) الذى يعكس حركات الامم و الشعوب و تفاعلاتها في المكان.. و ما تتعرض له خلال مسيرتها من متغيرات على مسرح الاحداث، ليكون (منبراً) يساهم في مواصلة المسيرة و يحقق اهدافها بنجاح.

والشعب الكردي في العراق، شأنه شأن شعوب الارض، استطاع ان يرسم على صفحات تاريخه، قصص البطولة و الشهادة.. دفاعاً عن ارضه و تراثه و عن وجوده.. رافضاً كل صور الأحتواء و الأقصاء، بدءً من الالحاق (القسري) لوطنه بالدولة العراقية الجديدة، مروراً، بحركات التهجير و التسفير، و حملات الانفال و التطهير العرقي، و انتهاء بمحاولات، صهر هذا الشعب في (بودقة) الامة العربية!!.

ويظهر ان الطغاة على مر الزمن، لم يستوعبوا حكم التاريخ، فنسوا، أو تناسوا، ان الشعوب لاتقهر، ولاتصبر على ضيم او ظلم.. حتى لو اتحدت قوى الشر على تركيعها أو ابادتها.. و هكذا كان الشعب الكردي، الذي بقى صامداً بوجه هؤلاء على امتداد القرن الماضي.. ولم تنفع معه كل ادوات البطش و الارهاب.. الامر الذي دعى الاعداء، ان يجتمعوا أمرهم على تطويق هذا الشعب، وانهاء وجوده.. فكانت اتفاقية (الجزائر) سنة 1975، الطريق الذي من خلاله سعت كل من ايران و العراق، و بدعم من دول اخرى، و بأشراف مباشر من قبل الولايات المتحدة الامريكية الى وضع حد للثورة الكردية، بعد ان قطعت شوطا بعيدا في تحقيق احلام و آمال الشعب الكردي القومية، ولاسيما بعد ان أجبرت حكام العراق على توقيع اتفاقية اذار سنة 1970، في ظل الانتصارات التي حققتها ثورة ايلول سنة 1961. وكانت اول اعتراف للحكومة العراقية بـ(كردستان) كوطن قومي للشعب الكردي في العراق.

و يحدثنا التاريخ: ان ما ((لاتُقرُ)) بة النفوس، لا ((تنفع)) معه النصوص.. فلا غرابة ان ينكث الطغاة عهودهم، و يتبرأو من وعودهم، بل و يَصطّفوا مع اعدائهم بهدف قمع الثورة الكردية في العراق، و وأدها الى الابد! حتى ولو كان ذلك على حساب سيادة البلاد و استقلاله! والتنازل عن ارضهم و مياههم.

وهكذا جمعت اتفاقية (الجزائر) النقيضين على هدف واحد، و على أرض (المليون شهيد)، لابادة الشعب الكردي و الحيلولة دون حصوله على حقوقه القومية المشروعة التي اقرتها اتفاقية اذار سنة (1970) بين الحكومة العراقية، و قيادة الثورة الكردية في العراق يومذاك.

وبدلا من ان تقوم الحكومة العراقية بتنفيذ بنود اتفاقية اذار سنة 1970، بمنح الشعب الكردي (حكما ذاتيا) لمنطقة كردستان العراق. وان تترجم بنودها لصالح وحدة العراق و اعماره.. و استقرار و أمن المنطقة، و بدلا من ان يستفيد العراق من المقاتلين الكرد لحماية ارض البلاد و حدوده و سيادته و استقلاله.. ساوم حكامة مع اعداءه على حساب حقوق و طموحات و آمال الشعب الكردي.. فكانت اتفاقية الجزائر لسنة 1975، بديلا عن اتفاقية اذار لسنة 1970.

و مما جاء في اتفاقية الجزائر هذه:

1- وقف كافة انواع المساعدات من كلا الجانبين (العراقي و الايراني) لقوى المعارضة من الطرفين.

2- ايجاد منطقة منزوعة السلاح على امتداد الحدود العراقية-الايرانية و بعمق (20)كم على طرفي الحدود، يحرم فيها التواجد البشري.

3- تعديل في الحدود البرية العراقية لصالح ايران، لاسيما في المنطقة الستراتيجية بين (حلبجة) في محافظة السليمانية، و (بدرة) في محافظة واسط.

4- تعديل في الحدود النهرية، بحيث يصبح (شط العرب) شراكة بين العراق و ايران على اساس خط (التالوك) و حتى مصبه في الخليج.

و بينما اسرع الجانب العراقي في تنفيذ ماورد في اتفاقية الجزائر، لاسيما في حملات اخلاء الشريط الحدودي بين العراق و ايران، من اية مراكز سكنية و لمسافة امتدت في بعض المواقع

الى اكثر من (30)كم، بل وانسحب ذلك على الغابات و البساتين و مياه العيون و الابار التي تم ردمها تماماً لكي لاتكون مصادر للحياة في قابل الايام! وتم توطين سكان القرى المهجرة في مناطق صحراوية غرب و جنوب العراق و ذلك في محافظات الانبار، القادسية، كربلاء و المثنى.. بالاضافة الى اقامة (مجمعات) لهم بالقرب من مراكز المدن الكبيرة مثل اربيل و السليمانية و دهوك... ليمكن للسلطات الحكومية التحكم بها و السيطرة عليها.

اما الجانب الايراني، فقد استفاد مباشرة من تنفيذ تلك الاتفاقية، وذلك بسيطرته على اجزاء من ارض العراق، و مياه شط العرب.. ولم يسعى الى ترحيل سكان القرى الحدودية، على أمل ان يكونوا مرة اخر ورقة للمساومات السياسية مستقبلاً. ولذلك سرعان ماعاد التوتر الى العلاقات بين البلدين من جديد، لاسيما بعد قيام الجمهورية الاسلامية سنة 1979، و ماتبع ذلك من نشوب حرب بينهما استمرت للفترة من (1980-1988).

و هكذا انهارت اتفاقية الجزائر، بعد ان خلفت ورائها الكثير من المتغيرات السياسية و العسكرية و الاقتصادية، مما يستوجب على الاطراف المعنية، دراستها تفصيلا، و الاستفادة من احداثها، و في المقدمة منها: الشعب الكردي في العراق، الذي قُدّر له ان يعيش في ظل انظمة لاتتوانى، من اجل تحقيق مصالحها، سحق مبادي حقوق الانسان و ان تدوس على آمال الشعوب في استعادة حريتها و كرامتها، و حقها في تقرير مصيرها.

ان الشعب الكردي، اليوم، وهو ينفض عند غبار الماضي بكل ألامه و جراحاته.. ويستعد لمرحلة متميزة قادمة، عليه ان يجري حساباته بدقة و تأنّي مثلما عليه ان يعي دروس التاريخ بكل صفحاته المشرقة منها و المظلمة. و لعل في قيام (مركز) للدراسات و البحوث الستراتيجية في اقليم كردستان العراق، يرتبط بمجلس الوزراء، ضرورة في هذه المرحلة، ليكون مسرحاً لتقديم البحوث و الدراسة السياسية و القانونية، و الديموغرافية و التاريخية و الجغرافية... و يضم كوادر و متخصصين اكاديين في مثل تلك الدراسات.. بساهم في تعزيز دور القيادات السياسية لوضع خطط و برامج المرحلة القادمة بشكل يجنب شعبنا مزيداً من المآسي و الضحيات.

اعادة ترسيم الحدود الادارية
تفعيل للمادة (140)

لاشك في ان تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين، و رفع مستواهم المعاشي و ضمان أمنهم و استقرارهم.. من اولويات برامج الحكومات الوطنية في اي مكان و زمان.. ومن هنا، قان العراق، و منذ تأسيس دولته سنة (1921) سعي الى تشكيل خريطة مناسبة لوحداته الادارية، مستفيداً من التقسيمات الادارية للدولة العثمانية من جهة، ومتخذا الظواهر الطبيعية، ولاسيما امتداد الانهار و الجبال و الوديان اساساً، من جهة اخرى.

وفي ضوء ذلك تم تقسيم الولايات الثلاث المكونة للعراق الى عدد من الالوية، ولكل منها اقضية و نواحي.. فضَمتْ، ولاية الموصل، ألوية: السليمانية، اربيل، كركوك، و الموصل، و ولاية بغداد: ألوية: ديالى، الدليم (الانبار)، الحلة، كربلاء، الكوت، و لواء بغداد، فيما ضمت ولاية البصرة، ألوية: العمارة المنتفك (ذى قار)، الديوانية، و البصرة.

وكمثال على دور العوامل الطبيعية في ترسيم حدود الوحدات الادارية المذكورة: لواء كركوك، الذي كان يقع بين النهر الزاب الصغير و نهر سيروان (ديالى) من جهة، و المرتفعات العالية، و سلسلة مرتفعات حمرين من جهة اخرى. كما ان لواء اربيل، كان و لايزال يقع بين نهري الزاب الكبير و الزاب الصغير من ناحية، و نهر دجلة و الحدود العراقية-الايرانية، من ناحية ثانية.

الا ان النصف الثاني من القرن الماضي، شهد تغيرات واسعة في ترسيم الحدود الادارية لمعظم تلك الالوية (المحافظات)، و كانت تلك التغيرات قدّ خضعت لعوامل سياسية و امنية و عسكرية بالدرجة الاولى، الامر الذي ادى الى ظهور نتائج عكسية، تمتلت بالمشكلات الديموغرافية، و الاقتصادية و الاجتماعية، وبالتالي

باستمرار عدم الاستقرار في البلاد، لاسيما في المحافظات ذات التنوع الاثنوغرافي، مثل: نينوى، كركوك و ديالى...

ففي محافظة الموصل: تم فصل الوحدات الادارية ذات الاغلبية الكردية، بعد صدور قرار استحداث محافظة دهوك، و اطلق على ما تبقى من تلك الوحدات اسم محافظة نينوى. وكان الهدف الاساس في هذه التغيرات هو الاسراع في تنفيذ سياسة التعريب في المنطقة، مثلما تم استحداث وحدات ادارية في ظل عمليات استيطان القبائل العربية الرحالة في منطقة الجزيرة غرب مدينة الموصل.

اما في محافظة كركوك، فقد تم توزيع معظم أقضيتها على المحافظات المجاورة، فكان قضاء جمجمال و قضاء كلار من نصيب محافظة السليمانية و قضاء كفري، لمحافظة ديالى، فيما الحق قضاء دوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين التي تشكلت من مجموعة الاقضية التابعة لمحافظات نينوى و بغداد و كركوك. و مثل تلك التغيرات في الحدود الادارية شملت محافظات في الوسط و الجنوب من العراق ايضاً.

وبعد الدطاحة بالنظام السابق سنة (2003)، سعى الحاكمون الجدد في العراق الى اعادة خريطة التشكيلات الادارية من خلال تحديد المادة (140) في الدستور العراقي في سنة (2005) والتي نصت على ضرورة تطبيع الاوضاع و العودة الى الحدود الادارية لسنة (1968)، سواء بالنسبة الى محافظات اقليم كردستان العراق، أو بالنسبة الى بقية محافظات البلاد. و من الملاحظ ان مجريات الاحداث السياسية في العراق، وما نتبح عنها من عدم استقرار، و تزايد حالة مجريات الصراع على السلطة، حال دون تطبيق المادة (140) على الوجه المطلوب، مما خلق الكثير من الازمات، لاسيما بين حكومة اقليم كردستان العراق و الحكومة الاتحادية حول ما سمى بـ(المناطق المتنازع عليها)، والتي تتوزع بين المحافظات التي جرت فيها التغيرات الادارية، و هي نينوى، صلاح الدين، كركوك، و ديالى. و تصاعدت حدة الخلافات بعد ان أخذ عدد من تلك المحافظات المطالبة بتحويلها الى (اقليم).

وفي ظل عدم استجابة السلطات الاتحادية لمطاليب تلك المحافظات اعلن السيد نوري المالكي، ضرورة عودة الاقضية المستقطعة من محافظة بغداد مثل الدجيل، بلد، و سامراء، الى المحافظة، رداً على مطالبة محافظة صلاح الدين بتحويلها الى اقليم. و هذا يعني ان الدكتور المالكي، لا يمانع من عودة الوحدات الادارية الى سابق تشكيلاتها. لاسيما، وان السيد رئيس الجمهورية (مام جلال) كان قد تقدم بمشروع الى البرلمان العراقي، يطلب فيه اعادة الوحدات الادارية لمحافظات العراق الى ماكانت عليه سنة 1968.

وتأسيسا على ذلك، فان الأرضية اليوم، اصبحت مهيأة اكثر من أيّ وقت آخر، لاثارة مسألة اعادة خريطة التشكيلات الادارية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، بهدف الاسراع في تنفيذ المادة (140)، و الوصول الى حل عادل و نهائي لمشكلة تلك المناطق، حفاظاً على وحدة ارض العراق، و على امنه و استقراره.

الكرد و المؤتمر الوطني القادم

ليس غريباً، ان يستقبل العراقيون، العام الجديد (2012)، وهم مثقلون بهموم الوطن.. سواء على صعيد الصراع السياسي، بين قياداته المنتخبة، او على الصعيد الاقتصادي، حيث اخذ دائرة الفقر بالاتساع، و تناقص الخدمات و تزيد نسب البطالة... لكن الغريب في الامر، هو ان تستمر الخلافات بين الكتل و الاحزاب السياسية، و تتسع دائرة الصراعات بينها، لتتجاوز المستوى الاعلامي، الى دائرة رفض بعضها البعض، او تجريم احدها الاخر.. لاسيما في ظل خروج آخر جندي امريكي من البلاد!

وبدلا من ان يسعي العراقيون، في تنظيم احتفالات يوم الجلاء و الاستقلال و العمل على الخروج من البند السابع، الذي لايزال يقيد الشعب العراقي، فان العملية السياسية في البلاد، أتخذت اتجاهين متباينين.. يسعى احدهما، الى تجميع الادارة و السلطة لصالحه على حساب الاخرين.. و يمثل هذا الاتجاه، غالبية التجمعات المنضوية تحت اسم ((الائتلاف الوطني))، والتي استحوذت على حكم المؤسسات الادارية و المالية و العسكرية بشكل او آخر. فيما اخذ الاخر، يعاني من التهميش و الاقصاء و عدم التوازن في ادارة المؤسسات الحكومية، و يمثل هذا التيار، الاحزاب و الكتل (السنية)، و لايخرج عن هذا التيار، احزاب (التحالف الكردستاني)، الذين لم يجدوا في مواقعهم خارج الاقليم، ما يوازي ثقلهم السكاني او السياسي في العراق، بدليل ان معظم القضايا الخلافية بينها و بين السلطة المركزية في بغداد، لاتزال معلقة، دون حل! و منذ عدة سنوات. بل حتى (البنود19)، التي تقدم بها التحالف الكردستاني، كعربون لدعم العملية السياسية لصالح انتخاب الدكتور المالكى رئيساً للوزراء، لم تجد طريقها الى النور حتى الان!!

من جانب آخر، فان قيادة ((اقليم كردستان العراق))، لم تألوا جهداً في مواصلة العمل على تقريب وجهات النظر بين الاطراف السياسية المتنافسة، وكان (اجتماع اربيل)، نموذجا للجهود التي قامت بها تلك القيادة لجمع الصف الوطني في العراق، و الوصول الى ثوابت مشتركة بين الاطراف المعنية في العملية السياسية.. الا ان معظم ما اتفق عليه آآنذاك، بقي حبرا على الورق، و استمرت دائرة الخلافات تزداد، لتتجاوز كل المقاييس المتعارف عليها في الاداء السياسي.. من بينها، مطالبة السيد رئيس الوزراء، سحب الثقة من نائبه ((صالح المطلك))! بحجة وصف الاخير له بـ(الدكتاتور)! ثم صدور مذكرة الغاء القبض على نائب رئيس الجمهورية السيد (طارق الهاشمي)، مثلما علّقت (القائمة العراقية) عضويتها في البرلمان العراقي، وفي اجتماعات مجلس الوزراء، مما دعى السيد رئيس الوزراء المطالبة بعودتهم، او استبدالهم باخرين!

وهكذا اتجهت العملية السياسية في العراق، طريقها الى الانهيار! مما دعى الى استنفار كل القوى الخيرة في العراق و خارجه، للحيلولة دون ذلك، و طرحت العديد من المشاريع لايجاد مخرج لهذه الازمة التي قد تأتي على الاخضر و اليابس. فدعى البعض الى حل البرلمان و اجراء انتخابات مبكرة، و اقترح اخرون، قيام حكومة اغلبية، بدل حكومة الشراكة التى اثبت فشلها في ادارة البلاد، بينما لايزال ثمة من يرى في استمرار حكومة التوافق الوطني، الطريق لانقاذ البلاد من محنتها هذه. و دعوا الى عقد مؤتمر وطني لكل الفعاليات السياسية..

وبدلا من ان يحتفل الشعب العراقي، باعياد الجلاء، و الاستقلال، و البلاد.. وهو يستقبل العام الجديد.. اخذ الخوف و القلق يسيطران على مشاعره وهو يترقب مايخرج به (المؤتمر الوطني) القادم، من قرارات تعيد البسمة الى الوجوه، و الفرحة الى النفوس.. فيما تقف الفعاليات السياسية المشاركة في ذلك المؤتمر.. امام امتحان عسير.. و مسؤولية تاريخية.. ازاء هذا الشعب الذي طال انتظاره، و نفد صبره..

ويبقى اقليم كردستان العراق، يمثل حلقة الوصل بين الاطراف السياسية المتنافسة و مركزاً لاحتضان التجمعات و الاحزاب المختلفة.. من خلال دعوة قياداته الى مثل هذا

المؤتمر، مدعومة بتشجيع الاطراف الوطنية و الاقليمية و العربية و الدولية.. التي اخذت تناشدهم في ايجاد مخرج لما يمر به العراق من خطر، لايقف عند حدوده، بل ربما سيصيب المنطقة كلها. فالى جانب دعوات الكتل و الاحزاب العراقية، ناشدت كل من ايران و تركيا، الرئيس مسعود البارزاني و كذلك الامين العام للجامعة العربية، و الامين العام للامم المتحدة، الى جانب اتصالات السيد نائب رئيس الولايات المتحدة، ولسفير الامريكى في بغداد... بهدف ايجاد حل للوضع السياسي التمردي في العراق.

ان على الفعاليات السياسية العراقية، وهي ترى مدى حرص و مثابرة المسؤولين في اقليم كردستان، على وحدة الصف و جمع الفرقاء و الوصول بهم الى بر الامان... ألاّ تنسى تطلعات شعب الاقليم و حقوق القومية التي لاتزال معلقة في اروقة الحكومة الاتحادية.. كما ان على القيادة الكردستانية، و هي ماضية في سعيها الوطني هذا، ان تجعل حقوق شعب كردستان في اولويات اهتماماتها، الى جانب هموم الاخرين. وان تستفيد من وقائع التاريخ المعاصر، لئلا تندم بعد ذلك، و عندها سوف لاينفع الندم.

اتفاقية اربيل بين التفعيل و التأجيل

بعد ان تصاعدت حدة الخلافات بين التجمعات و الاحزاب السياسية الفاعلة في شؤون العراق، و وصلت حد المقاطعة احيانا، و التراشق الاعلامي أحيايين اخرى.. وفي ظل مطالبة الشارع العراقي، و بدعم من المرجعيات الدينية، تم الاعلان عن فحوى بنود اتفاقية (اربيل) لسنة 2010، والتي تم في ضوئها الاتفاق على تشكيل الحكومة الجديدة، بعد صراع مرير على السلطة بين قائمتى العراقية و دولة القانون، أمتد لاكثر من سبعة شهور منذ ان أعلنت نتائج الانتخابات البرلمانية الاخيرة.

ومن يستقرأ بنود تلك الاتفاقية، يمكنه ان يضع يده على الخلل الذي اصاب عمليات تنفيذها، والجهات التي تقف وراء تعطيل تنفيذ بنودها، وما وصلت اليه البلاد في الوقت الحاضر، وما تعرضت له من نكبات أعاقت بناء و تطوير العراق من جانب، و أعادت العملية السياسية الى المربع الاول من جانب آخر.

ومن اجل، الكشف عن اسباب تداعيات العملية السياسية في العراق، على أثر (تجاهل) تنفيد الكثير من بنود اتفاقية اربيل، كانت لنا هذه الملاحظات:

1- لقد جاء في مسودة الاتفاق بين الكتل الكردستانية و التحالف الوطني في تشرين الاول سنة 2010: ((ضرورة اجراء التعداد العام للسكان خلال العام 2010، مثلما ورد ذلك ايضاً في اتفاق الكتل الكردستانية، مع دولة القانون. ولاشك فان تنفيذ هذا البند، كان سيعمل على حل، الكثير من المشكلات الخلافية التي لاتزال قائمة بين اقليم كردستان العراق و الحكومة الاتحادية، ولاسيما مشكلة (المناطق المتنازع عليها)، الا ان السلطة التنفيذية، دأبت على تأجيل اجراء التعداد المذكور، عاماً بعد عام، بحجج (واهية) لاتتناسب و اهمية مثل هذا التعداد.

2- و بخصوص المادة (140)، حددت الاتفاقات التي أبرمت مع كل من التحالف الكردستاني و التحالف الوطني، وكذلك مع دولة القانون، سقفاً زمنياً

لايتجاوز السنتين على تاريخ تشكيل الحكومة العراقية، و نصت على (ضرورة توفير الميزانية المطلوبة لتنفيذها).

من جانب اخر، اكدت الاتفاقات بين تلك التجمعات السياسية على: (اعادة الحدود الادارية للمناطق المتنازع عليها، بضمنها كركوك، الى ما قبل التغيرات الحاصلة لاسباب عنصرية او طائفية)، و ألزم الاتفاق، على (تذليل العقبات امام تنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية بغية الاسراع في تطبيقها).

وتشير الحقائق على الارض، الى ان المادة (140) لاتزال تراوح في المرحلة الأولى، ولم تشهد الفترات الزمنية التي مضت منذ تلك الاتفاقية و حتى اليوم، خطوات جديه في هذا المجال! كما ان مشروع السيد رئيس الجمهورية (جلال الطالباني)، بخصوص اعادة ترسيم الحدود الادارية للمناطق المتنازع عليها، والذي تقدم به منذ عدة شهور، الى مجلس النواب، لم يفعل حتى الآن.

3- ولعل من بين اهم ماجاءت به الاتفاقات المبرمة بين تحالف الكتل الكردستانية و التحالف الوطني و دولة القانون، هو (المصادقة على مشروع قانون النفط و الغاز)، و وضعت سقفاً زمنياً لذلك لايتجاوز السند التقويمية الاولى من عمل مجلس النواب. مؤكدة على (ما اتفق عليه في شباط من عام 2007 بهذا الخصوص، مع الاخذ بنظر الاعتبار أية (اضافة و تعديل مايراه الطرفان مناسباً) ولكن (بالتوافق).

فما الذي تحقق؟ لقد أعاقت السلطة التنفيذية مشروع النفط و الغاز في عرضه على مجلس النواب، بل و أجرت (تعديلات) جوهرية عليه، متجاوزة الطرف الاخر، المعني، وهو اقليم كردستان العراق! مما تسبب في توسيع رقعة الخلافات في مسألة العقود المبرمة مع شركات النفط، و حرمان البلاد من مواردها، والتي تمثل العمود الفقري لعمليات التنمية في البلاد.

4- اما شؤون حرس الاقليم (البيشمرگه)، فقد اتفق الطرفان (الكتل الكردستانية من جانب و التحالف الوطني و دولة القانون من جانب اخر)، على ((صرف سلف مالية خاصة لتغطية نفقاتهم، كجزء من منظومة الدفاع العراقية، و لحين تشريع

قانون خاص بتنظيم و تمويل و تسليح و تجهيز حرس الأقليم)). وحدد الاتفاق ذلك، بالاشهر الستة الاولى من بدء مجلس النواب اعماله الاعتيادية... وهذا يعني: التأكيد على ان (حرس الأقليم) جزء، لايتجزأ من القوات العراقية المسلحة، له مالهم، و عليه ماعليهم، سواء من حيث التموين او التسليح او الرواتب و المنح و سواها.

ومع ذلك، فان مشكلة (حرس الاقليم) لاتزال قائمة دون حل! فيما أخذت وقعت الخلافات بالاتساع و التشعب بين حكومة الاقليم و الحكومة الاتحادية، بخصوص تسليح و تموين و رواتب حرس الأقليم هذا... وبدلا من ان يتمتع (حرس الاقليم) بمزايا القوات العراقية المسلحة.. اخذت الحكومة العراقية تسعى الى مطالبة اقليم كردستان، بتسليم ما عندهم من سلاح و معدات ثقيلة!!

لقد آن لشعب كردستان، أن يقول كلمته، و يحسم أمره، إزاء كل هذه التجاوزات التي يشهدها يوما بعد يوم، وقد ترك خلفه الى غير رجعه اثار البطش و الارهاب و اساليب الحصار الاقتصادي، و القتل الجماعي.. وبات ينتظر بصبر.. من الحاكمين في بغداد.. أن يعيدوا النظر في مواقفهم و توجهاتهم إزاء القضية الكردية في العراق.. لكي تتجه العملية السياسية الى بناء و اعمار الوطن، و قيادته نحو شاطي الأمن و الاستقرار قبل فوات الاوان.

البارزاني و الفرصة الاخيرة لوحدة العراق

اعلن الحلفاء، وهم يطئون ارض العراق، أنهم جاءوا (محررين) لافاتحين! و تعهدوا- حين انتهاء الحرب العالمية الاولى- باقامة دول للشعوب المضطهدة والتي وقفت الى جانبهم، كالعرب، الكرد، المسيحين، و اليهود.. فيما كانت اتفاقية (سايكس بيكو) لسنة 1916، قد حسمت الامر، بتقسيم المنطقة بين دول الحلفاء. لذلك وجد العرب انفسهم-بعد الحرب- موزعين بين دويلات و امارات و مشيخات هنا و هناك.. كما تخلت بريطانيا عن وعودها باقامة دولة كردية، و ترجعت عن تعهداتها في اقامة دولة للمسيحيين ايضاً..

و هكذا قدر للعرب و الكرد-في ظل قيام الدولة العراقية سنة 1921 تحت الانتداب البريطاني- أن يتحملوا وزر تحرير الوطن من الاجنبى وقدموا من اجل ذلك الكثير من التضحيات، بدءً من ثورة الشيخ محمود الحفيد في كردستان العراق، و مروراً بثورة العشرين في الجنوب و انتهاء بانتفاضات (ربيع العراق) سنة 1991 والتي مهدت لتحرير العراق من الدكتاتورية سنة (2003).

الا ان رياح الغيير جاءت بما لاتشتهي (السفن).. اذ سرعات ما اخذت العملية السياسية في العراق، مساراً آخر غير ماتم الاتفاق عليه ايام المعارضة السلبية، او عند كتابة دستور البلاد سنة 2005! و لعل احداث مابعد انتخابات اذار سنة 2010، تعكس خطورة ما تعرضت له العملية السياسية هذه من تغيير في مساراتها، و تحويل في اتجاهاتها، تمثلت في تاخير تشكيل الحكومة عدة شهور، و كادت المنافسات بين الكتل السياسية الفاعلة تهدد تلك العملية تماما لولا دعوة الرئيس مسعود بارزاني زعماء البلاد للاجتماع في مدينة اربيل، حيث ثم اتفاق على تكليف الدكتور نوري المالكي بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية، بالاضافة الى العديد من البنود، من بينها النقاط (19) التي تقدم بها التحالف الكردستاني.

و يظهر ان مجريات الاحداث التالية، كشفت عن استئثار الدكتور المالكي بالحكم و الادارة، و محاولاته المستمرة في تجميع الخيوط في يديه، و تهميش أو اقصاء درو زملاءه في العملية السياسية، ومن بينهم الكرد.. مما اثار حفيظه تلك الاطراف، التي وجدت تجاوزاً على ماتم الاتفاق عليه في اربيل!!

و تعددت دعوات الكتل السياسية و ممثلي مؤسسات المجتمع المدني و المرجعيات الدينية، في ضرورة وضع حد لاحتكار السلطة، و الحيلولة دون الاتجاه نحو النظام المركزي من جديد.. لكن ذلك لم يجد آذانا صاغية من قبل حكام بغداد.. و استمر تأجيل عقد (الاجتماع الوطني) لقادة و ممثلي الفعاليات السياسية، و تصاعدت معه حدة الازمات السياسية لدرجة بات العراق فيه اليوم على مفترق طرق!!

و في ظل هذه الاجواء.. انطلقت دعوة الرئيس مسعود البارزاني لرأب الصدع، و جمع القيادة السياسيين على مائدة وحدة، و وضع حد لتداعيات العملية السياسية في العراق، و الحيلولة دون تدخلات دول الجوار الاقليمي او سواهم في شؤون البلاد، محذراً في الوقت نفسه (ان العراق يتجه نحو كارثة، تتمثل في عودة الدكتاتورية و الاستئثار بالسلطة). مطالبا (وضع سقف زمني محدد لمعالجة القضايا المختلف عليها).

و عكست تصريحات الرئيس البارزاني هذه، خطورة الوضع في البلاد، لاسيما بالنسبة للشعب الكردي الذي اخذ يشعر بالاقصاء و التهميش بل في محاولات لتحجيم دوره السياسي و الاقتصادي، من خلال ((تركيز السلطات بيد السيد رئيس الوزراء)) فيما وجد ممثلي الشعب الكردي في بغداد، انفسهم، بلا حول ولا قوة!!. كما ان الامر اخذ اتجاها خطيراً، بعد ان كشف البارزاني عن تهديد للتجربة الديمقراطية في الاقليم، سواء على المستوى العسكري و الذي اشار فيه الى ان ثمة من يفكر بدفع الكرد الى الجبال مرى اخرى!، او على المستوى الاقتصادي حيث اكد السيد البارزاني على (ان هناك من يقف في طريق تطور و تقدم الاقليم)، و اعتبر ذلك (عدوانية لاتقل عن تلك التي قام بها النظام البائد في استخدامه للسلاح الكيمياوي و في عمليات الانفال)!

من جانب آخر، استدرك رئيس اقليم كردستان العراق بالقول (ان ذلك لايؤثر على تحالفنا الستراتيجي مع اخوتنا الشيعه) فهم: (شركاؤنا في المظلومية) و (ان تاريخ النضال المشترك هو ارفع من ان يمسه احد). و اشاد بالمواقف المناصرة للشعب الكردي في السراء و الضراء من قبل شيعه آل الحكيم و آل الشهيدين (محمد باقر الصدر و محمد صادق الصدر).

ولكي يضع النقاط على الحروف، اقترح البارزاني ورقة عمل الاجتماع الذي دعا اليه بالنقاط التالية:

1- تنفيذ ماورد في الدستور لخصوص المادة (140) و قانون النفط و الغاز و البيشمركه.

2- اصدار نظام داخلي ينظم عمل مجلس الوزراء للحيلولة دون ظهور دكتاتورية جديدة في البلاد.

3- تحديد ضوابط الحكم باقامة شراكة حقيقية.

و بخلاف ذلك فسيوكل الأمر الى الشعب الكردي ليقرر مايراه مناسبا.

القيادة الكردية و الخيارات الصعبة

استطاعت الحركة القومية الكردية في العراق، اعادة انشطتها السياسية و الاقتصادية، و كذلك العسكرية، بعد عودة قيادتها الى الوطن في أواخر خمسينات القرن الماضي، وسعت مع الشعب العربي، الى بناء الدولة العراقية الجديدة، على اسس، تعتمد الديمقراطية أسلوباً، و تداول السلطة منهجاً.. على قاعدة (العرب و الاكراد شركاء في هذا الوطن) والذي ورد في الدستور المؤقت لسنة 1958.

الا ان مسيرة الاحداث التالية، عكست خيبة امل الشعب الكردي، ازاء الحكومة العراقية، التي تراجعت في الوفاء بتعهداتها و وعودها.. و بدفع الجيش العراقي لتدمير و حرق القرى، و قتل و تشريد اهلها.. الامر الذي شجع قوى المعارضة العراقية، الوصول الى الحكم سنة 1963، و بمباركة الكرد انفسهم.

ومنذ ذلك التاريخ، وقادة الكرد، يمثلون (حصان طروادة) في عمليات التغيير السياسي في العراق، فما من انقلاب جرى، الا بعد ان يتلقى قادته (الضوء الاخضر) من الكرد، مقابل استعدادهم لمنح الشعب الكردي حقوقه القومية.. و ما ان يستلم الانقلابيون السلطة، و تتم لهم السيطرة، حتى يكشفوا عن معدنهم، و حقيقة مواقفهم ازاء الشعب الكردي، متجاوزين كل ما وعدوا به من حقوق.. لتبدأ بعدها سلسلة البطش و القتل و التشريد على ارض كردستان.

ولاشك في ان ماتتمتع به كردستان العراق، من موقع جغرافي مميز يجاور كل من ايران و تركيا و الجمهورية العربية السورية من جهة، و اهمية جيوستراتيجية تقوم على تضرس الارض، و الخبرات القتالية من جهة اخرى، الى جانب كونها، و على مر العقود الماضية، ملجأً لقوى المعارضة العراقية، جعل منها ((جسراً)) لابد من عبوره في اية تغيرات سياسية في العراق.

و مع ذلك، فأن الحقائق التاريخية على الارض، كشفت عن زيف ادعاءات حكام بغداد.. فلم يكن الذين تسلطوا على الحكم بعد سنة (1963) بأحسن من الذين سبقوهم، حيث سخروا جيش العراق و اقتصاده، لتدمير البنى التحتية لكردستان، و قتل و تشريد السكان، بكل الوسائل المتاحة بهدف ترقيق الشعب الكردي، و تحجيم حركته القومية.. فلم تنفع اتفاقية (المشير-البارزاني) و لابيان (البزاز) سنة 1966، في وقف نزيف الدماء.. حتى بات هذا الشعب يردد مع نفسه:

دعوتُ على عمر فلما فقدته بُليتُ باقوام بكيتُ على عمري!

واستبشر الشعب الكردي خيراً، باتفاقية اذار سنة 1970، بين القيادة الكردية و حزب البعث، بعد عودته الى السلطة سنة 1968. وبهدف مد (الجسور) بين الطرفين.. للتمهيد الى الاتفاقية المذكورة، اصدر الحزب الحاكم جملة قرارات، من بينها: قيام المجمع العلمي الكردي، و تأسيس جامعة السليمانية، و استحداث محافظة دهوك...

واحسن الكرد (الظن) بقيادة بغداد، مرة اخرى!، لاسيما و ان اتفاقية اذار هذه، تمثل مرحلة متميزة في مسيرة الحركة القومية الكردية، حيث اقر النظام العراقي من خلالها، و لاول مرة، بالحكم الذاتي للشعب الكردي على وطنه الذي اطلق عليه (منطقة كردستان) ممثلا بمحافظات اربيل، السليمانية، و دهوك، على ان تلحق بها الوحدات الادارية التي يغلب عليها السكان الكرد لاحقا، وفقا لاحصاء تقوم به الحكومة في العام نفسه، لكنه أجل الى (اشعار آخر)!.

ومن الملاحظ، ان استحداث محافظة دهوك، كان يرمى الى تكثيف سياسة التعريب في ما تبقى من محافظة الموصل (محافظة نينوى) بهدف ترقيق الوجود الكردي فيها لصالح المستوطنين العرب.

و ينكث الحاكمون في بغداد، عهودهم، مرة اخرى، بعد ان استطاعوا، تعزيز مؤسساتهم الامنية و العسكرية، و تقوية علاقاتهم الاقتصادية و السياسية، فاعلنوا الحرب على الشعب الكردي من جديد.. باساليب أشد فتكا واكثر قسوة. و امام صمود هذا الشعب، و استمراره للتصدى، سعى الحاكمون، الاتفاق مع ايران سنة

1975، لوأد حركة هذا الشعب تماماً، متنازلين عن ارضهم و مياههم و سيادتهم من اجل ذلك.

تلك هي مؤشرات سياسة حكام بغداد، ازاء حقوق الشعب الكردي، والتي نرجموها بمزيد من القتل و التشريد و الحرمان.. حتى كتب الله لهم النصر في انتفاضة اذار سنة 1991، حيث تم تحرير جزء عزيز من وطنهم، و اقامة برلمان لهم، و حكومة وطنية و مؤسسات المجتمع المدني، على امل تحرير ماتبقى من كردستان العراق.

وكان عام (2003)، و سقوط النظام البائد، يمثل مرحلة جديدة في مسيرة الحركة القومية الكردية خصوصاً و العراق على وجه العموم.. حيث وجد الشعب الكردي نفسه امام امتحان صعب.. بين ان يستمر في ادارة وطنه الذي حرره سنه 1991 و اقام علبة مؤسساته العسكرية و المدنية طيلة (12) عاما، او ان يعود الى العراق من جديد، ليقيم مع قوى (المعارضة) العراقية، نظاماً اتحادياً و برلمانيا، و على اسس من الديمقراطية و تداول السلطة و احترام ارادة الشعوب.. فغلب (الطبع على التطبع)، و تجاوز تاريخه الدموي مع حكام بغداد، و تناسى ما تعرض له من محن و الام.. فمد يده الى (اخوته) في المعارضة العراقية، والتي كانت حتى يوم التحرير.. تعيش بين ظهراني الشعب الكردي.. قبل ان بتولوا زمام هذا البلد.. وهم على دراية بتطلعاته و اماله.

فماذا كانت النتيجة؟ لقد عادت (حليمه الى عادتها القديمة)، و اخذ الحاكمون الجدد، يتوجسون، من تطلعات الشعب الكردي القومية.. و يعدونها (خطراً) يهدد مصالحهم و اهدافهم.. و تصاعدت هذه الهواجس مع نجاح عمليات البناء و الاعمار في اقليم كردستان العراق، و في ظل شيوع الامن و الاستقرار.. حتى بلغ حد العمل على تحجيم دور حكومة الاقليم، و التنصل من الوعود و المواثيق التي أبرموها مع القيادات الكردية، بل وسعوا الى اعاقة تنفيذ بنسود الدستور التي لها علاقة بمصالح و حقوق الشعب الكردي.

ان القيادة الكردية اليوم وهي تقف على مفترق طرق.. عليها ان تقرر الطريق الذي يقودها الى تحقيق اهداف الشعب الكردي، و يجنبه في الوقت نفسه المزيد من

النكسات.. مستفيدا من تاريخ علاقاته مع الاخرين، سواء على الصعيد الوطني او الاقليمي او الدولي. و ثمة ثلاث طرق، ينبغي على القيادة التعامل مع احدها، للخروج من المأزق الذي تعيشه العملية السياسية في البلاد وهي:

1- ان تنهي مشاركتها مع حكام بغداد، و تعود الى قواعدها، كما كانت قبل سنة (2003)، مخلفة ورائها انجازاتها و مكتسباتها طيلة (12) عاما الماضية، و تاركةً أهلنا في المناطق (المتنازع عليها)، يتجرعون مزيدا من الاهمال و الحرمان...

2- ان تسعي لن تكون (رديفاً) لقوى المعارضة العراقية، كما كانت من قبل!!! في تغيير الوضع القائم، ببديل آخر، لن يكون بافضل من سلفة.

3- ان تواصل استخدام اوراقها الضاغطة على السلطة التنفيذية القائمة لتنفيذ مقررات اجتماعات اربيل و بغداد.. و تفعيل بنود الدستور الخاصة بالمشكلات العالقة من جهة، و تعزيز البيت الكردستاني، و تقوية بنيابة، بما يجعله اكثر تماسكا و اشد فاعلية في مواجهة الاخرين، من جهة ثانية. و يقينا، فان المشاركة الفعلية للاحزاب و التجمعات السايسية في الاقليم، لسلطاته التنفيذية و التشريعية و القضائية، لايعد، بأى حال من الاحوال، (تنازلا) او (خسارة) بقدر ما يعبر عن الاسلوب الديمقراطي في الادارة، و يؤدي الى تقوية و تعزيز الموقف السياسي ازاء الاخرين، مثلما سبعمل على تقريب المسافة للوصول الى حق شعب كردستان في تقرير مصيره كسائر شعوب الارض.

حكومة الاقليم و مهمات المرحلة القادمة

شهدت جماهير كردستان، خلال الايام الماضية، تداولا في المواقع القيادية و الادارية في اقليم كردستان العراق، كان في مقدمتها: الموافقة على قيام السيد نيجيرفان بارزاني بتشكيل الحكومة الجديدة. وهي، ولاشك، مهمة لا يحسد عليها السيد البارزاني في ظل المتغيرات السريعة التي تمر بها المنطقة عموما، و العراق على وجه الخصوص، الامر الذي يتطلب وضع برامج و خطط تتناسب و المرحلة القادمة، بما تحمله من صعوبات على المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية...

ومن ابرز مؤشرات المرحلة القادمة:

1- على الصعيدين السياسي و الاقتصادي، المتمثلين بالانفتاح على كافة الاحزاب و التجمعات السياسية الفاعلة في الاقليم، والسعي لاشراك قوى المعارضة في العملية السياسية، بهدف ترميم البيت الكردي، سبيلا الى صيانة مكتسبات المرحلة السابقة وتطويرها. الى جانب الانفتاح الاقتصادي الذي اخذ يشغل حيزاً اكبر في الخطط و البرامج في ضوء قوانين الاستثمار لسنة 2006.

2- على الصعيد الديموغرافي: حيث تشير الدراسات السكانية الى زيادة سريعة في حجم سكان الاقليم، وما يمثله ذلك من تصاعد في حاجات المواطنين الى الخدمات الاساسية ولاسيما (السكن، الصحة، التعليم و خدمات الماء و الكهرباء)، و تحديداً في المراكز الحضرية الكبيرة التي اخذت تستقطب سكان الاقليم بفعل الزيادة المستمرة لحركة الهجرة اليها.

3- العلاقة مع الحكومة المركزية: شهدت السنوات الماضية تدهورا في العلاقة بين حكومة الاقليم و الحكومة المركزية، لاسيما حول المادة (140) الدستورية، والتي أبقت اكثر من نصف مساحة الاقليم، و نحو نصف مجموع السكان خارج الحدود الحالية

لاقليم كردستان العراق، مما ولد ضغطاً سياسياً و اقتصادياً على حكومة الاقليم، بالاضافة الى عدم اقرار قانون النفط و الغاز، و استمرار مشكلات البيشمركه الادارية و المالية.. و التأجيل المستمر للتعداد السكاني.. وهي مشكلات تهدد العلاقة بين الطرفين، و تشغل حيزاً مهما في خطط و برامج المرحلة القادمة لحكومة الاقليم.

4- العلاقة مع دول الجوار: على الرغم من ان مثل هذه العلاقة تخص الدولة المركزية الا ان الموقع الجغرافي لاقليم كردستان العراق المجاور لكل من ايران و تركيا و الجمهورية العربية السورية، وفي ضوء ما جاء في دستور العراق، فأن ثمة هامشاً مناسباً استطاعت قيادة الاقليم، من خلاله تعزيز و تطوير علاقات الاقليم مع دول الجوار، بشكل ساهم في شيوع الامن و الاستقرار، مثلما شجع على التبادل الاقتصادي و الزيارات المتبادلة، و استخدام أراضيها و اجوائها للنقل و التجارة. من جانب آخر، فأن التطورات السريعة التي يشهدها العالم، ولاسيما منطقة الشرق الاوسط، جعل مهام حكومة الاقليم ليست سهلة في اي حال من الاحوال لاسيما و ان دول الجوار تتباين مصالحها و اهدافها، ليس بيننا و بينها حسب، بل و بين بعضها و البعض الاخر ايضاً مما ينعكس في كثير من الاحيان على طبيعة الوضع السياسي و الاقتصادي في الاقليم حيث يتطلب جهوداً مضافة الى مهام حكومة الاقليم في المرحلة القادمة، لخلق حالة من التوازن، تضمن مصالح الاقليم، ولا تتقاطع مع سياسة الحكومة المركزية في بغداد.

5- العلاقة مع دول العالم: وهي مهمة لاتقل اهمية عن سابقتها، و خاصة بالنسبة لعلاقات اقليم كردستان العراق بالدول ذات العلاقة بالشأن العراقي، مثل الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا... و الدول العربية و لاسيما دول الخليج. و معروف ان حكومة الاقليم نجحت و الى حد كبير في تطوير علاقتها مع دول العالم المختلفة سواء على الصعيد السياسي، او اقتصادي، و لعل في وجود (القنصليات) التي اخذت تزداد يوما بعد آخر.. في الاقليم دليل على التطور الذيى حصل في هذا المجال، الى جانب التطورات الاقتصادية في ضوء قوانين الاستثمار.. وهو ما اضاف

مسؤوليات اخرى على كاهل الحكومة القادمة، في كيفية تعزيز مثل هذه المكاسب و تطورها.

6- السقف الزمني الذي حددته الاتفاقات السياسية بين الاحزاب الحاكمة سواء بالنسبة لرئاسة البرلمان او مجلس الوزراء.. مما لايشجع على التخطيط لمشاريع ستراتيجية بعيدة المدى، با و لايسمع بتنفيذ البرامج الاعتيادية لتلك الحكومات ايضاً.

و تاسيسا على ذلك، فأن امام حكومة الاقليم في المرحلة المقاومة، مهمات تاريخية تستدعي تظافر الجهود و مشاركة المواطنين، كلٌ في موقعه، بدءً من مؤسسات المجتمع المدني، و مروراً بالاحزاب و التجمعات السياسية، و انتهاءً بالقيادات الحاكمة.

و لعل من بين مايمكن لهذه الورقة تقديمة لنجاح خطط و برامج حكومة الاقليم الجديدة مايلي:

1- التوسع في صلاحيات مجالس المحافظات، لتفرغ السلطة التنفيذية لتنظيم البيت الكردستاني، و للشؤون السياسة الخارجية سواء مع السلطة المركزية في بغداد، او مع دول العالم. و احالة شؤون الخدمات الخاصة بالمواطنين وما له علاقة بتطوير المحافظة، بتلك المجالس.

2- تفرغ السيد رئيس السلطة التنفيذية في اقليم كردستان الى الشؤون الخاصة بالعلاقات مع الحكومة المركزية بهدف حل المشكلات العالقة من جهة، و الحفاظ على مكتسبات شعب كردستان و تطويرها من جهة اخرى، الى جانب تنفيذ السياسات الخاصة بدول الجوار و دول العالم الاخرى.

3- الاهتمام مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها حلقة الوصل بن الجماهير و السلطة التنفيذية، و الاعتماد على المزيد من الخبراء و الاكاديمين و المتخصصين في حقول المعرفة ذات العلاقة بشؤون الاقليم و مشاكله، ليكونوا رديفاً للحكومة، و عونالها في الدفاع عن حقوق شعب كردستان وتطوير مكتباته.